الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور -خنشلة-

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

تلقي التداولية عند خليفة بوجادي من خلال كتابه في اللسانيات التداولية -مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص لسانيات عامة

إعداد الطالبتين:

* بوكراع وفاء
* سعيدي نورة

إشراف الأستاذة:

- د. شمام نسيمة

اللقب والاسم	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
سكاوي راضية	أستاذ التعليم العالي	جامعة عباس لغرور خنشلة	رئيسا
شمام نسيمة	أستاذ مساعد أ	جامعة عباس لغرور خنشلة	مشرفا ومقررا
عقاقلية وهيبة	أستاذ مساعد أ	جامعة عباس لغرور خنشلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2021/2020 م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور -خنشلة-

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

تلقي التداولية عند خليفة بوجادي من خلال كتابه في اللسانيات التداولية -مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص لسانيات عامة

إعداد الطالبتين:

* بوكراع وفاء
* سعيدي نورة

إشراف الأستاذة:

- د. شمام نسيمة

اللقب والاسم	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
سكاوي راضية	أستاذ التعليم العالي	جامعة عباس لغرور خنشلة	رئيسا
شمام نسيمة	أستاذ مساعد أ	جامعة عباس لغرور خنشلة	مشرفا ومقررا
عقاقلية وهيبة	أستاذ مساعد أ	جامعة عباس لغرور خنشلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2021/2020 م

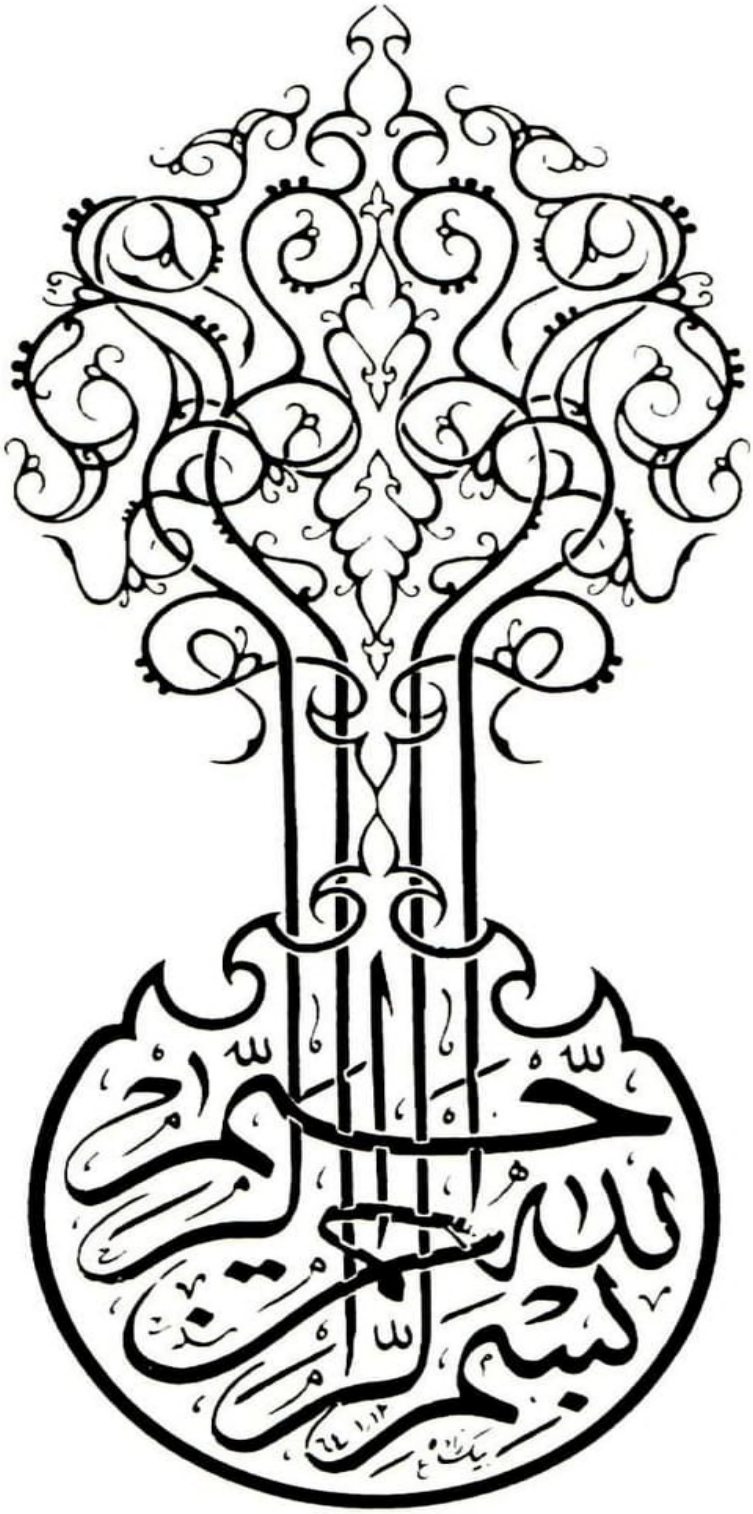
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"سورة النمل الآية19

أقدّم جزيل شكري وامتناني بعد الله عز وجلّ إلى أستاذتي الكريمة المشرفة "**نسيمة شمّام**" التي بصرتني بنور بصرتها ووجهتني توجيه الأم لابنتها وساعدتني في إنجاز هذا البحث من لحظة ولادته إلى أن اكتمل، لذلك فأنا أقف عاجزة أمام جميلها، وأتقدّم لها بخالص الشكر وعمق الامتنان وفائق الاحترام والتقدير متمنية لها الصحة والعافية والمزيد من النجاحات.

الإهداء

أهدي عملي هذا إلى:

أمي وأبي حفظهم الله وأطال في عمرهما، وأختي وإخوتي حفظهم الله

إلى روح جدتي وابنة عمي رحمهما الله وأسكنهما فسيح جنانه.

وإلى كل من نسيهم القلم ولم ينسهم الفؤاد

وفـــــاء

إهداء

إلى الوالدين أملنا في هذا الزمان

إلى إخوتنا سندنا في كل مكان

إلى أستاذتنا المشرفة الكريمة

إلى كل من يعرفنا في هذا الوجود

إلى كل من يحبنا بلا حدود

إلى زميلتي التي شاركتني ورافقتني وقاسمتني هذا العمل المتواضع

إلى من يحب الأمل

أهدي هذا العمل راجية من المولى عز وجل أن يكون خير مثل.

شكرا

نورة

مقدمة

مقدمة

شهدت الدراسات اللسانية في مستهل القرن العشرين تحوّلا كبيرا وتطوّرا سريعا وبانتقال الفلسفة البنيوية إلى اللسانيات الحديثة، أصبح المنهج البنيوي لمؤسسه "دي سويسر" أكثر المناهج تأثيرا وانتشارا بارتكازه على الدراسة العلمية الموضوعية للغة، والعناية بالبنية اللغوية والنظام اللساني للبنية، وبذلك تمّ استبعاد المعنى وعلاقة اللغة بالمجتمع والعالم الخارجي ممّا دفع بعض اللغويين بالقول أن ما أنجزه البنيويون لا يعدو أن يكون سوى دراسة لبعض جوانب اللغة، وأن دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها أدى إلى عزلها عن الواقع، وأهمل جانبها الاستعمالي الفعلي –فظهرت– اتجاهات لسانية أخرى حديثة اهتمت بالعناصر التي استبعدتها البنيوية كالدراسات الوظيفية التي تهتم بدراسة اللغة وهي تؤدي وظيفتها التواصلية وترى أن اللغة ظاهرة بشرية متكاملة لا ينبغي إغفال وإهمال أبعادها الثقافية والاجتماعية والنفسية، وكان من نتائج تطوّر هذه الدراسات ظهور اللسانيات التداولية كعلم جديد للتواصل لا تكتفي بوصف وتفسير البنية اللغوية وتتوقف عند شكلها، ولكنها تدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال فتأخذ على عاتقها تحليل عمليات الكلام ووصف وظائف الأقوال اللغوية وخصائصها، ومن ثمّ دمج مشاريع معرفية متعددة في دراسة ظاهرة التواصل اللغوي وتفسيره.

والتداولية شأنها شأن العلوم الوافدة إلينا مهرع العرب إلى احتضانها وتلقنها، فقد انتقلت إلى المشهد العربي من بوابة المغرب العربي، ثم انتشرت لتشمل الأقطار العربية الأخرى عبر الكتب والبحوث والمؤلفات، وكان للساحة النقدية الجزائرية حظها من الإسهام في هذا الحقل المعرفي على يد نفر من المثقفين أمثال "خليفة بوجادي" الذي اشتغل على هذا العلم القادم من الضفة الغربية تأصيلا وتطبيقا.

ومن هنا انطلاقا من أهمية الموضوع وجدته وحداثته، جاءت فكرة موضوع تلقّي التداولية عند "خليفة بوجادي" من خلال كتابه في اللسانيات التداولية "محاولة تأصيلية للدرس العربي القديم".

وقد كانت هناك أسباب موضوعية وأخرى ذاتية دفعت إلى مثل هذه الدراسة.

1 الأسباب الموضوعية:

تمثلت في ذلك الطموح المعرفي في إنجاز هذا البحث في ضوء المنهج التداولي الذي يشرط الموضوعية والاختيار الوافي، وكانت الرغبة ملحّة في إلقاء نظرة على التناول العربي لهذه الظاهرة من خلال البحث عن الأبعاد التداولية في كتاب في اللسانيات التداولية لخليفة بوجادي.

2 الأسباب الذاتية:

لقد كان اختياري لهذا الموضوع نابعا من المتعة التي غمرتني بالتراث العربي، كأي قارئ متذوّق لهذا التراث

وأمام هذا التصوّر استوقفنا بعض الإشكالات والتي سقناها على النحو التالي:

1 ما المقصود بالتداولية؟ وما هي الإرهاصات الأولى التي كانت وراء نشوء هذا اللساني الجديد سواء عند الغرب أو العرب؟
2 ما هي أهم المباحث أو المبادئ التي تقوم عليها التداولية؟
3 انطلاقا من الممارسة التأصيلية للناقد خليفة بوجادي، هل هناك تقارب في المفاهيم والأسس التي اعتمدها العرب القدامى والتداوليون المعاصرون في دراسة اللغة؟

أما المنهج المتّبع في تناولنا لهذه الدراسة، فإنه يمكننا القول بأن طبيعة الموضوع قد فرضت علينا أن نعتمد مناهج مختلفة ومنها المنهج الوصفي والذي من خلال تناولنا

تعريفات لأهم المفاهيم والمصطلحات، والمنهج التاريخي ومن خلاله تتبعنا الإرهاصات الأولى للنشأة التداولية، وأيضا المنهج التداولي الذي ومن خلاله تناولنا كتاب خليفة بوجادي في اللسانيات التداولية.

أما بالنسبة للهيكل التنظيمي للبحث، فقد استدعت طبيعة الموضوع تقسيمه إلى:

-مقدمة وفصلين وخاتمة

-أما الفصل الأول: فقد جاء بعنوان **التداولية حدود ومفاهيم** ، وحاولنا من خلاله ضبط مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالتداولية، تناولنا فيه مجموعة من التعريفات التي قمنا من خلالها برصد أصل ونشأة التفكير التداولي، كما تطرقنا فيه إلى تعريف التداولية لغة واصطلاحا، وصولا للمفهوم الأوسع للتداولية، ثم نشأة التداولية في الدرس الغربي وحاولنا الوقوف على الجذور الأولى للنشأة التداولية في الدرس العربي، ثم تحدثنا عن أهم مباحث ومبادئ التداولية (الأفعال الكلامية، الاستلزام الحواري، الافتراض المسبق نظرية الملائمة، الإشاريات والحجاج).

-أما الفصل الثاني: فهو الفصل التطبيقي المرسوم ب **التداولية وتلقيها من خلال كتاب في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم** ، فقد تناولنا فيه تلخيص حول مضمون الكتاب، واستخرجنا أهم المصطلحات التي أوردها بوجادي في كتابه، ثم رأيه في القضايا التداولية التي أوردها العرب القدامى.

-وفي الأخير خلصت إلى خاتمة، تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث.

وقد استعنّا في الدراسة بمجموعة من المصادر والمراجع الرئيسية نذكر منها:

التداولية عند العلماء العرب "مسعود صحراوي"، وآفاق جديدة في البحث اللغوي ل

"محمود أحمد نحلة"، في اللسانيات التداولية، مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، والمقاربة التداولية ل "فرانسواز أرمينكو".

أما فيما يخص الدراسات السابقة، فقد اعتمدنا كتاب "سيبويه"، كتاب البيان والتبيين ل "الجاحظ".

ومن الأهداف المرجوة من البحث:

-تبيان منزلة التداولية ضمن الدراسات اللغوية، والسبب الذي أدى إلى الاهتمام بهذا العلم.
-معرفة المعيار الذي أساسه يتم تحديد مفهوم التداولية.
-تبيان أهم الإرهاصات التداولية في الدرس العربي القديم ونشأة التداولية في الدرس الغربي.
-معرفة كيفية تلقّي خليفة بوجادي التداولية من خلال كتابه في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم.

وقد واجهتنا صعوبات متعددة نذكر منها:

-سعة مجال التداولية وصعوبة الخوض في غماره.
-انعدام الدراسات وقلّة المعلومات المتعلقة بالجهود التي قدمها الناقد بوجادي.

وختاما نحمد الله الواحد القهار، العزيز الغفار، مكور الليل على النهار على ما وقفنا إليه، كما نتقدم بالشكر الخالص للأستاذة المشرفة "نسيمة شمام" على دعمها وتحفيزها لنا لإتمام مسيرة البحث مع فائق عبارات الشكر والتقدير.

الفصل الأول

التداولية حدود ومفاهيم

تمهيد:

لقد استطاع علماء اللغة وخاصة رواد اتجاه فلسفة اللغة العادية أمثال "فيتجشتاين" و"أوستين" و"سيرل"، أن ينقلوا البحث اللساني من منهج يعتمد الوصف والتحليل إلى منهج يدرس اللغة بوصفها ظاهرة خطابة وتواصلية واجتماعية في نفس الوقت، وإن وصف هذه الظاهرة يستدعي توفر جميع عناصر التواصل من متكلم ومستمع وسياق، ثم طرح جملة الأسئلة من قبل من يتكلم ولمن موجّه إليه الكلام وماذا أريد بالضبط من الكلام، وكل هذه الأسئلة تعمل النظرية التداولية على الإجابة عنها، ولما كان فهم العلم يتوقف المصطلح حامل لأفكاره وتصوراته، بات من الضروري البحث والنظر في دلالات مصطلح "التداولية" في شقيها اللغوي والاصطلاحي.

المبحث الأول: مفهوم التداولية ونشأتها

1- مفهوم التداولية:

1 ـ 1 لغة:

يرجع مصطلح التداولية إلى مادة "دَ، وَ، لَ"، وتدور دلالتها في المعجم حول التحوّل والتبدّل والاسترخاء والتناقل والانتقال والتمكين، وقد جاء في "لسان العرب": (....) "تداولنا الأمر أخذناه بالدول وقالوا دواليك أي مداولة على الأمر، ...ودالت الأيام أي دارت، والله يداولها بين الناس، وتداولتهُ الأيدي أي أخذتهُ هذه مره وتداولنا العمل والأمر بيننا بمعنى تحاورنا فعل هذا مرة وهذا مرة"[1].

كما وردت في "مقياس اللغة" على أصلين أحدهما يدل على تحويل شيء من مكان إلى آخر والآخر يدلّ على ضعف واسترخاء فقال أهل اللغة: "أنذال القول إذا تحولوا من مكان إلى مكان، ومن هذا الباب تداول القوم الشيء بينهم إذا صار من بعضهم إلى بعض والدولة لفلان ويقال بل الدولة في المال والدولة في الحرب وإنما سميا بذلك من قياس الباب لأنه أمر يُتداول فيتحول من هذا إلى ذاك ومن ذاك إلى هذا"[2].

فمدار اللفظ لغة هو التناقل والتحول بعد أن كان مستقرا في موضع ومنسوبا إليه، وقد اكتسب مفهوم التحوّل والتناقل من الصيغة الصرفية "تفاعل" الدالة على تعدّد حال الشيء كما يتنقّل المال من هذا إلى ذاك أو الغلبة في الحرب من هؤلاء إلى هؤلاء.

وجاء في أساس البلاغة: "دالت له الدولة، ودالت الأيام بكذا وأدال الله بين فلان من عدوهم: جعل الكثرة لهم عليه، وعن الحجاج: إن الأرض ستدال منّا كما أدلنا منها (....)

---

[1]- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ت: عامر أحمد ومراجعة عبد المنعم خليل إبراهيم، ط 3، 1999، ج11، ص252-253

[2]- ابن فارس، معجم مقياس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الجبل، ط1، 1991، ص314

وإليه يداول الأيام بين الناس مرة لهم ومرة عليهم، والأمر دُوَل وعقب ونُوب، وتداولوا الشيء بينهم"[1].

أما في معجم "الوسيط" جاء: "دال الدهر دولا ودولة انتقل من حال إلى حال والأيام دارت ويقال دالت الأيام بكذا ودالت له الدولة...وبطنهُ استرخى قرب من الأرض...أدل الشيء جملة متداولا...دوال كذا بينهم جعلهُ متداولا تارة لهؤلاء (....)"[2].

إن إجماع المعاجم العربية على المعاني التي يؤديها اللفظ (د،و،ل) دفع ب "طه عبد الرحمان" ليضع مصطلح "التداوليات" في مقابل اللفظ الأجنبي " pragmatique"، ويعلّل ذلك حين يقول: "من المعروف أيضا أن مفهوم النقل ومفهوم الدوران مستعملان في نطاق اللغة كما هما مستعملان في نطاق التجربة المحسوسة، فيقال: نقل الكلام عن ناقلهِ بمعنى رواه عنهُ، كما يقال: "نقل الشيء عن موضعهِ أي حركهُ منه، ويقال: "دار على الألسن بمعنى جرى عليها، كما يقال: "دار على الشيء بمعنى طاف حوله، ف "النقل والدوران" يدلان بذلك في استفهامهما اللغوي على معنى النقل بين الناطقتين"[3].

نستخلص مما سبق أن مادة (د،و،ل) لا تكاد تخرج في المعاجم العربية على معاني التحوّل والتناقل الذي يقتضي وجود أكثر من حال، ينتقل بينها الشيء وتلك حالة اللغة متحوّلة من حال لدى المتكلم إلى حال أخرى لدى التسامح، ومتنقلة بين الناس "يتداولونها" بينهم، ولذلك كان مصطلح التداولية أكثر ثبوتا من المصطلحات الأخرى.

---

[1]– الزمخشري، أساس البلاغة، تح: عبد الرحيم محمود، عرف به أمين الحولي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1982، ص139

[2]– المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، جمهورية مصر العربية، مطبعة القاهرة، ط4، 2004، ص327–328

[3]– طه عبد الرحمان، تحديد المنهج في تقويم التراث، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1992، ص243

1-2 التداولية اصطلاحا:

يعدّ "شارل ساندرس بيرس" أول من استحدث كلمة "التداولية"، وذلك في مقالته الشهيرة "كيف نجعل أفكارنا واضحة"، وفيها يوضّح طبيعة الفكر حينما نربطهُ بعادات الإنسان الفعلية، فهو مقرون بقيمتين: الأولى يكون فيها الحكم مقترنا بالإدراك، والثانية يؤدي الفعل إلى نتيجة ملموسة، ليصل إلى أن الممارسة والتطبيق والفعل تشكّل أساس القاعدة لمختلف الأفكار[1].

"ويعود الفصل في تقديم أول تعريف للتداولية للفيلسوف "ويليام شارل موريس" الذي عدّها بعدا ثابتا من أبعاد السيميائيات بعد البعدين التركيبي والدلالي.

فالأول يتعلق باللغة والثاني بالدلالة، ليصل إلى أن التداولية جزء من السيميائية التي تعالج العلاقة بين العلامات ومستعملي هذه العلامات"[2].

ونقل "أريسكو" تعريفا آخر للتداولية من "فرانسيس جاك" مفاده أن التداولية تتطرق كظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية معا [3]. وبهذا التعريف تتجاوز التداولية الدراسات التي تنظر إلى الجملة أو العبارة الكلامية على أنها مجرد كلمات إلى دراستها في سياق استعمالها ومراعاة ما يحيط بها من أحوال وما تخضع له من مقاصد المتكلمين.

---

[1]– ينظر: الزواوي بغورة، الفلسفة واللغة، نقد المنطق اللغوي في الفلسفة المعاصرة، ص47

[2]– ينظر: جاك موشريل، آلان روبول، التداولية اليوم علم جديد للتواصل، تر: سيف الدين دغنوس ومحمد البيابي، المنظمة العربية للترجمة ودار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص29

[3]– فرانسواز ارمينكو، المقاربة التداولية، تر: سعيد علوش، المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع، سوريا، ط 1، 1997، ص12

ويقدّم "فيليب بلانشية" تعريفا لها فيقول: "هي الدراسة التي تعنى باستعمال اللغة وتهتم بقضية التلاؤم بين التعابير الرمزية والسياقات المرجعية والمتعامية والحداثية"[1].

ولا تكاد تختلف تعريفات الباحثين العرب المعاصرين عن تعريفات علماء الغرب، فها هو "عبد الحميد مصطفى السيد" يعرّفها فيقول: "هي اتجاه في الدراسات اللسانية يعنى بأثر التفاعل التخاطبي في موقف الخطاب ويستنتج هذا التفاعل دراسة كل المعطيات اللغوية والخطابية المتعلقة بالتلفظ وبخاصة المضامين والمداولات التي يولد الاستعمال في السياق، وتشمل هذه المعطيات"[2].

- معتقدات المتكلم ومقاصده وشخصيته وتكوينه الثقافي ومن يشارك في الحدث اللغوي.
- الوقائع الخارجية ومن بينها الظروف المكانية والزمانية، الظواهر الاجتماعية المرتبطة باللغة.
- المعرفة المشتركة بين المتخاطبين وأثر النص الكلامي فيهما.

ويعرّفها "صلاح فضل" فيقول: "هي ذلك المجال الذي يركّز مقاربته على الشروط لكي تكون الأقوال اللغوية مقبولة وناجحة، وملائمة في الموقف التواصلي الذي يتحدث فيه المتكلم[3]، أما عند "جيلالي" فهي: "لسانيات الحوار أو المملكة التبليغية".

ويعرّفها "مسعود صحراوي" بأنها: ليست علما لغويا محضا، بالمعنى التقليدي، علما يكتفي بوصف وتفسير البنى اللغوية ويتوقف عند حدودها وأشكالها الظاهرة، ولكنها

---

[1]- فيليب بلانشية، التداولية من أوستين إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيه، اللاذقية، سوريا، ط1، 2007، ص18

[2]- عبد الحميد مصطفى السيد، دراسات في اللسانيات العربية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2003، ص119-120

[3]- صلاح فضل، بلاغة وخطاب وعلم النص، الشركة المصرية لونجمان، مصر، ط1، 1997، ص25

علم جدير للتواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال، ويدمج من ثمة مشاريع معرفية متعددة في دراسة ظاهرة التواصل اللغوي وتفسيره"[1].

كذلك التداولية: "هي دراسة اللغة من وجهة نظر وظيفية، وهو نوع من التعريف حاول أن يوضح جوانب التركيب اللغوي بالإحالة إلى أسباب غير لغوية"[2] أي دراسة اللغة على أن لها وظيفة.

وتعني أيضا: "هي فرع من علم اللغة، يبحث في كيفية اكتشاف السامع مقاصد المتكلم أو هو دراسة معنى المتكلم، فيقول القائل: "أنا عطشان مثلا، قد يعني أحضر لي كوبا من الماء، وليس من اللازم أن يكون إخبارا بأنه عطشان، فالمتكلم كثيرا ما يعني أكثر ممّا تقوله كلماته".

وقد كان لتعدّد تعريفات التداولية أثر في ترجمة المصطلح إلى اللغة العربية، فقد ترجم إلى "الذرائقية، المقصدية، المقامية، التداولية، وهذا الأخير الأكثر شيوعا وأقربها إلى طبيعة البحث فيها إذ هو متطور فيه تداول"[3].

ممّا سبق، نستنتج أن التداولية أصبحت تعني تحليل العلاقة بين البعض ومستعملي اللغة فهي تدرس الجانب الحي للغة أي الجانب التواصلي، لأن هذا الجانب ظلّ مستبعدا من قبل اللسانيين الذين ركزوا في دراستهم اللغوية على علم التراكيب وعلم الدلالة، فاللغة لا يمكن أن نعتزل عن استعمالها وتنحصر في علمي النحو والمعاني بل إن الاتصال يلعب دورا فاعلا إذا أردنا أن نفهم حقيقة اللغة وجوهرها[4].

---

[1]– مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب، دار التنوير للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2008، ص25

[2]– محمود أحمد نخلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص11

[3]– المرجع نفسه، ص16

[4]– ينظر: ميجان الزويلي وسعد البازعي، دليل الناقد الأدبي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط 3، 2002، ص169

وممّا سبق نخلص إلى أن مصطلح التداولية قد تحوّل إلى الدلالة على ذلك التيار المعرفي الذي يسمى "علم الاستعمال اللغوي"، حيث يضمّ الجانب التداولي فيه دور المتلقي والمقام وغاية النص ونوع المعلومة المطروحة، وسمات التفاعل وكيفية التواصل والغرض منه.

2-نشأة التداولية:

أ-جذور التداولية في الدرس العربي القديم:

إن الحديث عن موضوع التداولية في التراث ليس تأصيلا للمفاهيم المعروفة في اللسانيات الحديثة بقدر ما هو ضروري لتقديم جانب من الأفكار الرائدة التي قدّمها علماء العربية قديما، ومن قبيل عدم التنكّر للذات، نشير إلى أن جلّ مبادئ التداولية الحديثة حاضر في تراثنا العربي، ولو لمصطلحات مغايرة أحيانا، أو غير منضبطة في أحيان أخرى، وذلك من بداية طلائع الدرس اللغوي مع سيبويه، وصولا إلى النقاد والبلاغيين المتأخرين.

"فلو انطلقنا من مبدأ القصدية، الذي يعتبر الكشف عنه غاية الأدوات الإجرائية في التداولية، لوجدنا له أثرا بيّنا وواضحا عند سيبويه، ففي معرض حديثه عن الأفعال التي تقتضي مفعولين، يكشف على التأليف النحوي، أو ما كنا رأيناه عند التداوليين الغرب يقع تحت تسمية تداولية الدرجة الأولى، أو مستوى التعبير يخضع في المقام الأول لمراد المتكلم فأصل (ظننت) على سبيل المثال، أن يتعدى إلى مفعولين صريحين، نحو: ظننت الجوّ صحوا، أو غير صريحين يتقمصان صورة الجملة المصدرية"[1].

[1]- نواري سعودي أبو زيد، المرجع السابق، ص32

"ومن جهة أخرى، فإن القصدية ترتبط بالمخاطب، أو الطرف المستمع، لا بوصفه طرفا منتجا أساسيا، وإنما لكونه معتبرا في العملية التواصلية لأننا عندما نتكلم لا ننظر إلى الآخرين باعتبارهم طرفا مستهلكا سلبيا، بل طرفا فاعلا، كما أننا إذ نفعل ذلك فإننا نتكلم عبرهم ومن خلالهم، بغض النظر عن التكلّم بوصفه عملية لإصدار أصوات وإنما باعتباره إنتاجا للدلالة، التي وإن تخلّفت في بدايتها الأولى في حضن المتكلم، فإنه علينا أن نعتدّ من جهة الفعل، بأن أقدامها تسيح أكثر في تربة التحقق والعلن عن طريق السامع، لذلك تجب مراعاته، في ارتباطه بالقصد دائما، وهذا ما أشار إليه سيبويه في باب الأخبار عن النكرة بالنكرة، باعتبار حال المخاطب"[1].

يشير سيبويه أن مستعمل اللغة في بيته، عندما يريد أن يحقّق مقصده من عملية القول يجب عليه أن يراعي عرف البيئة التي يوجد فيها، وقد قدّم صورا للقبول من القول، مع التعليل لذلك أحيانا، عندما جعل أضرب الكلام في باب تحت عنوان "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة".

ونجد الأمر نفسه في قالب التقصيد لآلة البلاغة عند "الجاحظ" كتبيين لما نقله أبو الأشعث عن الهنود، جاعلا من شروط التواصل الناجح أن يراعي المتكلم مخاطبهُ إذ لا "يكلّم سيد الأمة بكلام الأمة، ولا الملوك بكلام السوقة"[2].

كما نقل الجاحظ في هذا السياق من كلام بشير بن المعتمر، الذي أصبحت صحيفته وثيقة مشهورة في البلاغة ومعتمدا لكل من جاء بعده، قال فيما نقله عن البيان والتبيين:

---

[1]– دواري سعودي أبو زيد، المرجع السابق، ص33

[2]– سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، ص40

"ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار السامعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما ولكل حالة مكان ذلك مقاما"[1].

وأشار الجاحظ أنه لا عبرة أن يعمد المتكلم إلى ألفاظه، فينتقيها انتقاء ثم ينظمها على ما يقتضيه مقصدهُ ومبتغاه في الكلام، ثم لا يقيم مع ذلك وزنا للسامع من حيث قدرته على الفهم، أو مخالفته لفنون القول وأضرب الكلام وهذا قد يكون من معايب المنشئ، خاصة في مجال الخلق الأدبي، ولا نبالغ حين نقول أن السامع لا يراعي في مستوى التركيب فحسب بل حتى في اختيار الأصوات المغردة، إذ لابدّ أن ينتقي المتكلم من اللغة أخيرة التواصل، ما كان من الألفاظ سهلا معتادا، غير حوشي ولا معقّد التأليف[2].

إن هذه النتيجة الحاصلة من عقد التواصل بين طرفي التداول، أي التأثير تعدّ الغاية في كل موقف فكما يرى حازم القرطاجي فقد تنتهك بعض خصوصيات الخطاب، بقدر ما تحقّق الغاية الموجودة من ذلك الانتهاك المقصود ذكر حازم القرطاجي لذلك الأجزاء نموذجين:

- **الأول:** استعمال الافتاحات، وهي خاصية ملازمة للحجاج وفي فن الخطابة وفي الشعر.
- **الثاني:** استعمال التبجيل، الذي هو قوام الشعر، وفي مقولات الخطابة، لأن الغرض في القولين واحد، وهي إعمال الحيلة في إلقاء الكلام من النفوس لأجل القبول، التأثير لمقتضاه، فكانت القناعتان متوازنتين لأجل اتفاق المقصد والغرض فيهما.

والأصل الآخر الذي تعنى به التداولية هو العقد اللغوي، الذي تجب مراعاته لصالح عملية الخطاب بقصد الإفهام المحقّق للتأثير كما أشرنا، والعقد يعتبر القاسم المشترك

---

[1]- الجاحظ، البيان والتبين، ج1، تقديم وتبويب وشرح علي أبو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط1، 1988، ص113

[2]- المرجع نفسه، ص95

بين طرفي التعاقد، انطلاقا من القاموس أي الألفاظ وتواصفات ارتباطاتهما بمدلولاتهما، وفق سنن الجماعة، وصولا إلى قوانين التأليف، وهي قوانين تركيبية محضة، ثم قوانين التأويل وهي ذات مسارات دلالية متعالية تشتغل في أفق أبعد من تعيين الملفوظات لمسمياتها في عالم الأشياء[1].

والشكل الآخر الذي هو من أشكال الخروج عن المألوف الصحيح من الكلام (الكذب) وهو من قبيل النوع الثاني من أفعال الكلام، كما مرّ في نظرية "أوستن" أو تعيين "الأفعال الواصفة"، والتي لا يكون القول هو نفسه في حقيقة الأمر المقول، مثلا: حملت الجبل، شربت ماء البحر، غير أنه يمكن أن يكون ضمن مقولات شعرية، بحيث يؤول ويحمل على المجاز، وفق ما يسمح به الموقف، ففي هذه الحالة وفي مثل هذه التراكيب تتدخل قوانين من نوع خاص وهي قوانين المجاز، والمجاز يمثل بالضرورة مفارقات في العلاقات المعجمية التركيبية[2].

وبالعودة إلى أهم الجوانب التي يجب مراعاتها في التحليل التداولي، وهو الجانب غير اللغوي في التخاطب، نجد الجاحظ يكاد يكون له السبق في الإشارة إلى ذلك حينما انتبه إلى مختلف الوسائط التعبيرية أو ما يكون من اللغة، وغير اللغة في أداء دوؤ الإفهام، والتعبير عن المعنى المراد إيصاله، وقد أرجع بيان الدلالة إلى خمسة أنماط منها "الإشارة والنصية"[3].

وقد ميّزت اللغة في التراث العربي بعض التسميات التي هي من أهم الميادين التداولية الحديثة، حيث تناول الدارسون القدماء مثلا:

-أن التكلّم يتم لغايات وأهداف أو إشباع حاجات أو الحصول على فائدة.

---

[1]- نواري مسعود، المرجع السابق، ص37

[2]- لطفي عبد البديع، التركيب اللغوي للأديب، مكتبة لبنان ناشرون لبنان، ط1، 1997، ص85

[3]- الجاحظ، المرجع السابق، ص83

-تستعمل اللغة للأغراض والمآرب ذاتها.

ويضفي المتحاورون على الملفوظات دلالات أخرى غير ظاهرة لا تغفل البلاغة العربية وهي تعتمد على مبدأ "لكل مقام مقال"، وقد تعدّدت أشكال الاهتمام بدراسة الخطاب والإقناع عند العرب، فتناولوا نفس الخطاب في ذاته ودرسوا ما يرتبط بالمخاطِب وطريقة أدائه والمخاطَب وطريقة تلقّيه، ومطابقة الخطاب المقتضي الظاهر ومخالفته، إلى غير ذلك من المسائل التي يمكن أن يجمعها موضوع التداولية والتي يمكن أن تمثل مبادئ التفكير التداولي عند العرب.

ويرى محمد سويرتي أن النحاة والفلاسفة المسلمين والبلاغيين والمفكرين مارسوا المنهج التداولي قبل أن يذيع صيته بصفته فلسفة وعلما، ورؤية اتجاها أمريكيا وأوروبيا، فقد وظّف المنهج التداولي نوعي في تحليل الظواهر والعلاقات المتنوعة[1].

ومن أهم مصادر التفكير التداولي عند العرب، علم البلاغة، علم النحو، والنقد والخطاب، بالإضافة إلى ما قدّمه علماء الأصول الذين يمثلون إلى جانب البلاغيين – اتجاها فريدا في التراث، يربط بين الخصائص الصورية للموضوع وخصائصه التداولية.

ولقد عدّ "أحمد المتوكل" الإنتاج اللغوي العربي يؤول في مجموعة النحو وبلاغته وأصوله وتفسيره إلى المبادئ الوظيفية، ومن أهمّ ملامح ذلك: تخصّ العلوم المذكورة سابقا القرآن الكريم، وهو موضوع دراستها، وبذلك فالوصف اللغوي آنذاك ما يكون منصبا على الجملة المجرّدة من مقاسات إنجازها، بقدر ما تنظر إلى النص بعدّة خطابا

[1]– محمد سويرتي، اللغة ودلالاتها، تقريب تداولي للمصطلح البلاغي، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مج28، ع3، مارس، 2000، ص30-31

متكاملا، وبالنظر إلى طبيعة الموضوع المتناول، كان الوصف اللغوي يربط بين المقام والمقال، وبين خصائص الجمل الصورية وخصائصها التداولية[1].

ويبرز في هذا المجال اهتمام النحاة والبلاغيين بدراسة أغراض الأساليب، من الدلالة الحقيقية إلى دلالات أخرى يقتضيها المقام.

ومن القضايا التي اهتم بها علماء الأصول، دراسة العلاقة بين اللفظ وما يحيل عليه حيث نظروا إلى العبارات اللغوية مثلا: من حيث إفراد المجال عليه وتعدّده، وميّزوا بين عبارات عامة تحيل على معان متعدّدة نحو: (إنسان، كل، من الموصولة) وعبارات خاصة تحيل على معنى مفرد نحو: (رجل، قلم).

كما نظروا إليها من حيث تعيين المحال عليه أو عدم تعيينه ميّزوا بين عبارات مطلقة لا يتعين فيها المحال عليه، وعبارات مقيّدة تحيل على معنى معيّن، وهي الفكرة نفسها التي يعرضها اللغويون في جانب إطلاق الألفاظ وتقييدها[2].

ويرى محمد سويرتي أن النحو يهتم بمعنى الكلمة داخل الجملة وبوظيفتها فيها، في حين تهتم التداولية بالدلالات الخارجية للجملة، أي سياقها القريب والبعيد وبمستعمليها وحاجاتهم إلى استعمال قصد ما يريد الباحث الحديث عن التداولية الأمريكية فإننا نلتمس منه أن يقول: النفعية الأمريكية، ذلك أن الفلسفة الأمريكية التي أسّسها ديوي تتلخص في مقولة "الغاية تبرّر الوسيلة"، وتصنيف الجدلية "الوسيلة تبرّر الغاية" ويشبه هذه المقولة قولنا "إن المنفعة تبرّر الكلام" و"الكلام يبرّر المنفعة"، والمنفعة ترادف العائدة أو الفائدة،

---

[1]– أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، ط1، 1989، ص35

[2]– ابن فارس الصاحبي، في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، حقّقه وقدّم له مصطفى الشويمي، مؤسسة أبدران للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، د.ط، 1963، ص194

والفائدة أساس الكلام عند النحاة والبلاغيين والفقهاء والفلاسفة العرب الذين كانت لهم عناية خاصة بالمقام ومستعملي اللغة ومنافع هذا الاستعمال دينيا ودنيويا[1].

فالتداولية ليست علما لغويا محضا، بالمعنى التقليدي، علما يكتفي بوصف وتقسيم البنى اللغوية ويتوقف عند حدودها وأشكالها الظاهرة، ولكنها علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال ويدمج من ثمة مشاريع معرفية متعدّدة في دراسة ظاهرة التواصل اللغوي وتفسيره، وعليه فإن الحديث عن التداولية يقتضي الإشارة إلى العلاقات بينها وبين الحقول المختلفة لأنها تنتهي بانتهائها إلى حقول مفاهيمية تضمّ مستويات متداخلة كالبنية اللغوية، وقواعد التخاطب والاستدلالات التداولية، والعمليات الذهنية المتحكمة في الإنتاج والفهم اللغويين وعلاقة البينة اللغوية بظروف الاستعمال[2].

ب-نشأة التداولية في الدرس الغربي

تعود بدايات هذا التيار المعرفي إلى الخمسينات من القرن العشرين، وبالتحديد إلى سنة 1956م، وإلى أولى مقالات تشومسكي Chomisky وميلر Miller وينوال Newelh وسيمون Simon ومينسكي Minesky، ويمكن لنا كذلك إرجاع نشأة التداولية إلى عام 1955 عندما ألقة جون أوستين محاضراته في جامعة هارفارد ضمن برنامج "محاضرات دوليام جايميس"[3].

ويعدّ الفيلسوف الأمريكي شارلز بيرس مؤسس براغماتية أو التداولية حين بيّن معالمها في مقالتين نشر الأول سنة 1878 بعنوان "كيف تجعل الأفكار واضحة؟" والثاني

---

[1]- محمد سويرتي، النحو العربي من المصطلح إلى المفاهيم، تقريب توليدي وتداولي، إفريقيا الشرق، المغرب، د.ط، 2007، ص194

[2]- مسعود صحراوي، المرجع السابق، ص16

[3]- آن رويول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين غفوس ومحمد الشيباني، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص28

نشره عام 1905 بعنوان "ما هي براغماتية؟" [1]، ولقد كان له الفضل الأكبر في المنعطف الحاسم الذي حصل صوب اللسانيات التداولية، لأن العالم بالنسبة إليه يتمّ إدراكه بواسطة التفاعل بين الذوات والنشاط السيميائي، وهذا يحصل أساسا بفضل الأدلة les sujets، ونلخص فكرة في قوله "لكي تتبلور دلالة فكرة ما يجب علينا بكل بساطة تحديد العادات التي توّلد هذه الأدلة ذلك أن دلالة شيء ما، إنما تمثل ببساطة في العادات التي تتولّد عنها، إن السمة المميزة للعادة إنما تكمن في الكيفية التي تحملنا على العمل لا في الظروف المحتملة، فحسب بل في الظروف الممكنة الحصول بل حتى في تلك التي يتعذر تصورها"[2].

إضافة إلى ذلك ما قام به الفيلسوف الأمريكي "شارل موريس" من خلال مقال له نشره عام 1938م، حيث ميّز بين مختلف الاختصاصات التي تعالج اللغة وهي: علم التراكيب (وبالإجمال النحو الذي يقتصر على دراسة العلاقة بين العلامات)، وعلم الدلالة (الذي يدور على الدلالة التي تتحدد بعلاقة تعيين المعنى الحقيقي القائمة بين العلامات وما تدلّ عليه) وأخيرا التداولية (التي تعنى في رأي –موريس– بالعلاقة بين العلامات ومستخدميها)، وفي مفهومه التداولية تقتصر على دراسة ضمائر التكلم والخطاب، وظرفي الزمان والمكان مثل (الآن، هنا) والتعابير التي تستقي دلالتها من معطيات تكون جزئيا خارج اللغة نفسها، أي من المقام الذي يجري فيه التواصل"[3].

كما لا يمكننا إغفال ما أسهم به عالم النص اللغوي "كارل بوهلر"، حيث قدّم نقدا لاذعا كما قام ب هدي سويسر من اهتمام بالبنية اللغوية معتبرا إياه تحليلا تمّ بواسطة

---

[1]– حورية رزقي، الأحاديث القدسية من منظور اللسانيات التداولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم اللسان، كلية الآداب واللغات، قسم الأدب العربي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006، ص13

[2]– الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، تر: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص8

[3]– آن روبول وجايد موشلار، المرجع السابق، ص29

ساطور جزار، واقتراح طبيعة تداولية باهتمامه بالفعل اللغوي فهو يناشد لسانيات ديناميكية غير تكوينية من أجل لسانيات النشاط اللغوي، وفي نظري تنصرف مهمة عالم اللسانيات إلى دراسة الاستعمال البشري الخاص للدليل، حيث إن المرسل يسعى إلى التأثير في المرسل إليه، وتكون بذلك العلاقة الثلاثية قائمة بين كل من المرسل والدليل والمرسل إليه[1].

ولقد كانت نشأة التداولية على يد الفيلسوف "جون أوستين" عندما ألقى محاضرات وليام جايمس سنة 1955، إلا أنه لم يكن يفكر في اختصاص فرعي اللسانيات، وإنما كان هدفه تأسيس اختصاص فلسفي جديد هو "فلسفة اللغة" ونجح في ذلك بيد أن محاضرات وليام جايمس ستكون كذلك نواة التداولية اللسانية، وستمثل قطب الرحى طوال ثلاثين سنة[2].

وكانت غاية تلك المحاضرات وضع أحد أسس "الفلسفة التحليلية" الأنجلوسكسونية، هذه الأخيرة نشأت في العقد الثاني من القرن العشرين في فينا على يد الفيلسوف الألماني "غوتلوب فريجة" في كتابه "أسس علم الحساب"، حيث إن هذا الفيلسوف لم يأت بقيمة فلسفية ثمينة فحسب، بل إن ما طرحه يعتبره ثورة أو انقلابا فلسفيا جديدا من وجهة نظر فلاسفة اللغة[3].

وتتجلّى تلك القيمة في رؤيته الدلالية، خصوصا تمييزه بين الاسم العلم والاسم المحمول، وبين المعنى والمرجع، محدثا قطيعة معرفية، ومنهجية بين الفلسفتين القديمة والحديثة، كما ربط بين مفهومين تداوليين هامين هما الإحالة والاقتضاء، ولا شك في أن ذلك من نتائج اعتماد التحليل منهجيا فلسفيا جديدا.

---

[1]– الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، المرجع السابق، ص13–14

[2]– آن روبول وجاك موشلار، المرجع السابق ص29

[3]– مسعودي صحراوي، المرجع السابق، ص18–19

وقد تأثر بهذا التجديد الفلسفي الذي جاء به فريجة عدد من الفلاسفة منهم: هوسرل Hussrel وكارناب Carnap وفيتغنشتاين Wittgenstein وأوستن Austin وسورل Searle وغيرهم[1].

وكان الأساس الذي أرساه أوستن مفاده أن اللغة تهدف خاصة إلى وصف الواقع: فكل الجمل (عدا الاستفهامية والأمرية والتعجبية) يمكن الحكم عليها بأنها صادقة أو كاذبة.

وأطلق على ذلك مصطلح المغالطة الوصفية، ورأى أن هناك نوع آخر من العبارات الوظيفية في تركيبها، لكنه لا يصف وقائع العالم ولا يمكن وصفه بصدق ولا كذب، كأن يقول رجل مسلم لامرأته: أنت طالق، أو يقول: أوصي نصف مالي لمرضى السرطان أو يقول وقد بشر بغلام: سميته يحي، فهذه العبارات وأمثالها لا تصف شيئا من وقائع العالم الخارجي، ولا توصف بالصدق أو الكذب، بل إنك إذا نطقت بواحدة منها أو مثلها لا تنشئ قولا بل تؤدي فعلا فهي أفعال كلام، أو هي أفعال كلامية[2].

وانطلاقا من هذه الملاحظة توصل أوستن إلى تقسيم الجمل إلى وصفية وإنشائية فالوصفية هي التي تقابل في العربية الجمل الخبرية ويمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب.

"كما يمكن لها أن تطابق الواقع أو لا تطابقه، في حين تتفرد الإنشائية بعدد من الخصائص لا توجد في الجمل الوصفية من ذلك أنها تستند إلى ضمير المتكلم في زمن الحال وتتضمن فعلا من قبيل أمر، وعد، قبيل...ويفيد معناها على وجه الدقة إنجاز عمل وتسمى هذه الأفعال أفعال الإنشائية لا تقبل الحكم عليها بمعيار الصدق أو الكذب، بل يتمّ الحكم عليها بمعيار التوفيق أو الإخفاق.

---

[1]- مسعودي صحراوي، المرجع السابق، ص20-21

[2]- محمود أحمد نحلة، المرجع السابق، ص43

لقد ظن أوستن في البداية أن هذا التقسيم بسيط، ولكنه اكتشف بعد ذلك أن بعض الجمل الإنشائية غير مستندة لضمير المتكلم في زمن الحال، ولا تتضمن فعلا إنشائيا مثل (رفعت الجلسة)، وقد قادته هذه الملاحظة إلى التمييز الجديد الذي لا يزال مقبولا إلى يومنا هذا، مفاده أن كل جملة تامة مستعملة تقابل إنجاز عمل لغوي، واحد على الأقل، وميّز بين ثلاثة أنواع من الأعمال اللغوية، العمل القولي، والعمل المتضمن في القول، وعمل التأثير في القول[1].

"ومن هنا قسمت الأفعال اللغوية إلى فعل الكلام، والفعل الإنشائي، والفعل التأثيري، ويمكننا تلخيص ذلك بتقديم مثال بتحليل هذا القول: "إن لم تتعلم سأهجرك"، فإن فعل الكلام هو إنتاج هذه الجملة في حد ذاته، أما الفعل الإنشائي فيتمثل في التهديد أو التحذير أو التصميم في حين أن الفعل التأثيري يتعلق في هذه الحال باستثارة الخوف أو العدوانية أو التصميم على التعلم[2].

ويأتي بعد ذلك جون سورل ليحتل موقع الصدارة بين أتباع أوستن ومزيدية، فلقد أعاد تناول نظرية أوستن وطوّر فيها بعدين من أبعادها الرئيسية هما: المقاصد والمواصفات وبالفعل يمكننا اعتبار الأعمال اللغوية والجمل التي أنجزت بواسطتها وسيلة تواضعية للتعبير عن المقاصد وتحقيقها، وهذا المظهر كان حاضرا لدى أوستن ولكن سيعرف أوجّ تطوّره مع سورل.

والذي يلاحظ أن سورل لا يهتم إلا بأعمال المتضمنة في القول، فلقد شكّ في وجود أعمال تأثير بالقول، ويتمثل إسهامه الرئيسي في تطوير هذه النظرية من خلال تمييزه في

---

[1]– آن روبول وجاك موشلار، المرجع السابق، ص31

[2]– عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، ط 1، 2003، ص158

الجملة بين ما يتصل بالعمل المتضمن في القول بحد ذاته، وهو ما يسميه: "واسم القوة المتضمنة في القول"، وما يتصل بمضمون العمل ويسميه "واسم المحتوى القضوي".

وعلى سبيل المثال، إذا أردنا تحليل جملة "أعدك بأن أحضر غدا" نجد أن أعدك هو اسم القوة المتضمنة في القول وأن أحضر غدا هو اسم المحتوى القصوي[1].

[1] آن روبول وجاك موشلار، المرجع السابق، ص33-34

المبحث الثاني: محاور (مبادئ) التداولية

لقد انبثق الدرس التداولي من مخاضات معرفية مختلفة السانية، فلسفية، بلاغية، مما أفضى إلى صميمها التنوّع والثراء والاتساع على مستوى النظريات، والمحاور التي شكّلت جهازها المفاهيمي ومن أهمها:

2-1 الأفعال الكلامية

تعتبر نظرية أفعال الكلام هي الفكرة الأولى التي نشأت منها اللسانيات التداولية، ومن أهم مراجعها، بل يمكن التأريخ منها التداولية، حيث ارتبطت اللغة بإنجازها الفعلي في الواقع.

2-1-1 مفهوم أفعال الكلام

يعدّ الفعل الكلامي أحد المفاهيم الأساسية في اللسانيات التداولية، ويعود الفضل في تنظيره إلى الفيلسوف "أوستن" " Austin" خاصة، وساهم في تعميقه" سورل" " Searle"، ويقصد به الوحدة الصغرى التي بفضلها تحقق اللغة فعلا (أمر، طلب، تصريح) غايته تغيير حال المتخاطبين[1].

وقد عرّف مسعود صحراوي الفعل الكلامي "بأنه التصرّف أو الفعل الاجتماعي أو المؤسساتي الذي ينجزه الإنسان بالكلام" [2]، وهكذا فهو يرى أن الفعل الكلامي يراد به الإنجاز الذي يؤديه المتكلم بمجرد تلفظه بملفوظات معينة، ومن أمثلة ذلك: الأمر، النهي، السؤال، الوعد...الخ.

---

[1]- دومينك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، تر: محمد يحيانت، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط 1، 2008، ص7

[2]- مسعود صحراوي، المرجع السابق، ص10

أما "فرانسوار ارمينكو" فترى أن نظرية أفعال الكلام تعتبر دراسة نفسية للعلاقة بين العلامات ومؤوليها، من خلال معرفة ما يقوم به مستعملوا التأويل، وكل فعل يقومون بإنجازه بواسطة استعمالهم لبعض العلامات[1].

أصبح مفهوم الفعل الكلامي " Speech act" نواة مركزية في الكثير من الأعمال التداولية، وفحواه أن كل ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثيري عن كل ذلك يعدّ نشاطا ماديا ونحويا يتوسّل أفعالا قولية " locutoires" من أجل تحقيق أغراض إنجازية " Actes Illocutoires" (كالطلب والأمر، والوعد، والوعيد...الخ) وغيابات تأثيرية تخصّ ردود فعل المتلقّي، ومن ثمة فهو فعل يطمح إلى أن يكون فعلا تأثيريا، أي يطمع أن يكون له تأثير في المخاطب، اجتماعيا أو مؤسساتيا، ومن ثم إنجاز شيء ما[2].

وعليه فقد شاع استخدام مصطلح الفعل الكلامي بين الدارسين، واختلفت تعريفاته تبعا لاختلاف المرجعيات الأيستمولوجيا التي ينطلقون منها، ولا يتضح مفهوم الفعل الكلامي إلا بالرجوع إلى الإطار المفاهيمي لنظرية الأفعال الكلامية التي جاء بها أوستن وطوّرها تلميذه سورل.

1-أفعال الكلام عند أوستن:

لقد تعمّق أوستن في إنجاز فلسفة دلالية تهتم بالمضامين والمقاصد التواصلية وتختلف عما عرف عند علماء الدلالة اللغويين وخصوصا النبويين منهم، فقد ألحّ أوستن على القيمة التداولية لعبارات كثيرة تستخدم في اللغة الإنجليزية، وربما في كل اللغات، ومن الجديد الذي يخالف به الفلاسفة الكلاسيكيين، ويوافق به أسلافه من فلاسفة التحليل، إدخاله مفهوم القصدية " Intentionnalité" في فهم كلام المتكلم وفي تحليل العبارات

[1]- فرانسو أرمينكو، المرجع السابق، ص60

[2]- مسعود صحراوي، المرجع السابق، ص40

اللغوية، وقد أخذ هذا المبدأ من الفيلسوف "هوسرل" والظاهراتيين، وقام باستثماره في تحليل العبارات اللغوية، وتتجلّى مقولة القصدية بالخصوص في الربط بين التراكيب اللغوية ومراعاة غرض المتكلم والمقصد العام من الخطاب في إطار مفاهيمي مستوف للأبعاد التداولية للظاهرة اللغوية[1].

هذا وقد توصل أوستن في آخر مرحلة من مراحل بحثه إلى تقسيم الفعل الكلامي الكامل إلى ثلاثة أفعال فرعية على النحو الآتي:

أ-فعل القول أو الفعل اللغوي: "l'acte locutoire"

ويراد به إطلاق الألفاظ في جمل مفيدة ذات بناء نحوي سليم، وذات دلالة، ففعل القول يتمثل بالضرورة على أفعال لغوية فرعية، وهي المستويات اللسانية المعهودة: المستوى الصوتي، المستوى التركيبي، المستوى الدلالي، لكن أوستن يسميها أفعالا ويصنفها كالآتي:

- الفعل الصوتي: وهو التلفظ بسلسلة من الأصوات المنتمية للغة معيّنة.
- الفعل التركيبي: ويؤلّف من مفردات طبقا لقواعد لغة معيّنة.
- الفعل الدلالي: وهو توظيف هذه الأفعال حسب معاني أو إحاءات محددة.

فقولنا مثلا: "إنها ستمطر" يمكن أن يفهم معنى الجملة ومع ذلك لا ندري أهي إخبار بأنها ستمطر، أم تحذير من عواقب الخروج في رحلة، أم أمر بحمل مظلة"[2].

وغير ذلك...إلا بالرجوع إلى قرائن السياق لتحديد قصد المتكلم أو غرضه من الكلام.

---

[1]- مسعود صحراوي، المرجع السابق، ص10

[2]- المرجع نفسه، ص11

ب-الفعل المتضمن في القول: "l'acte Illocutoire"

وهو الفعل الإنجازي الحقيقي إذ (أنه عمل ينجز بقول ما)، وهو الذي يدل على عمل أي العمل الذي ينجم عن الحديث والذي يمارس قوة على المتخاطبين.

وهذا الصنف من الأفعال هو المقصود من النظرية كلها، ولذا اقترح أوستن تسمية الوظائف اللسانية الثانوية خلف هذه الأفعال "القوة الإنجازية"، ومن أمثلة ذلك: السؤال، إجابة السؤال، تحذير، أمر، وعد...الخ.

فالفرق بين الفعلين (أ) و(ب) هو أن الثاني قيام بفعل ضمن قول شيء ما، في مقابل الأول الذي هو مجرد قول شيء.

د-الفعل الناتج عن القول: "l'acte perlocutoire"

وهو الفعل التأثيري، حيث يقول أوستن عن هذا الفعل: لكي تنجز فعل الكلام ومن ثم الفعل الغرضي (قوة فعل الكلام) لابد أن ينجز نوعا آخر من الأفعال، فحين تقول شيئا ما قد يترتّب عليه أحيانا، أو في العادة حدوث بعض الآثار على مشاعر المخاطب، أو أفكاره أو تصرفاته، كما يستلزم ذلك نتائج قد يؤثر على المتكلم وغيره من الأشخاص الآخرين، وقد يقع أن نتعمّد إحداث هذه الآثار، أو النتائج عن قصد أو نية أو هدف ما[1].

ونصل إلى تلخيص البنية العامة للفعل الكلامي في المخطط التالي:

[1]- مسعود صحراوي، المرجع السابق، ص42

فعل صوتي (إنتاج الأصوات)
+ فعل تركيبي (إخضاع الأصوات لنظام نحوي معين)
+ فعل دلالي (ربط الأصوات بالدلالة).

↓

فعل القول (Acte locutoire)

الفعلان الثاني والثالث: الفعل المتضمن في القول والفعل الناتج عن القول.

الفعل المتضمن في القول: وهو القيان بفعل ما ضمن قول شيء (Acte Illocutoire)
الفعل الناتج عن القول: وهو مجموع الآثار المترتبة عن الفعل السابق(Acte perlocutoire)

الفعل الكلامي الكامل (Acte de discoure)

ولعل هذه البنية تتضح أكثر في الخطاطة التالية[1]

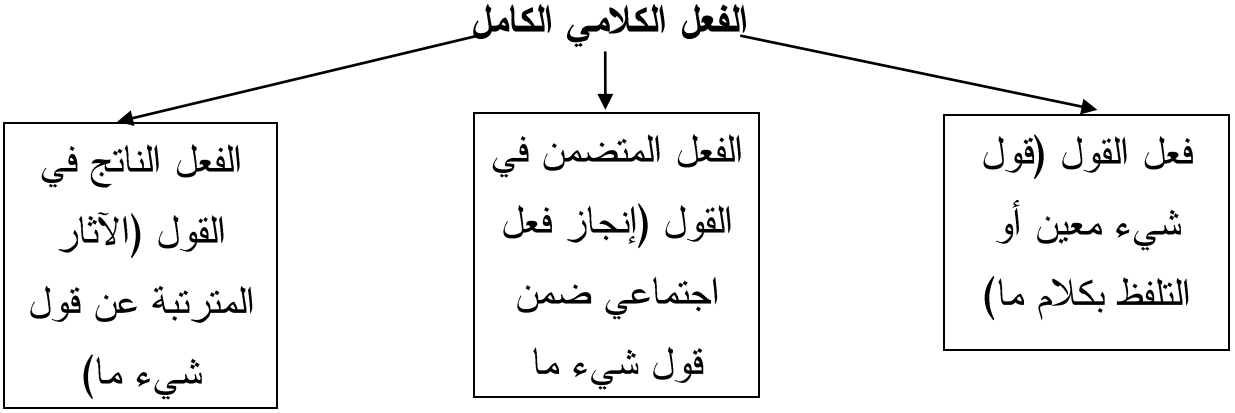

[1]– مسعود صحراوي، المرجع السابق، ص43

وقد قدّم "أوستن" تصنيفا للأفعال الكلامية على أساس قوتها الإنجازية إلى:

1-الأفعال الدالة على الحكم: (Actes Verdictifs)

وهي الأفعال التي تبثّ في بعض القضايا التي تتمركز في سلطة معترف بها رسميا أو سلطة أخلاقية، ولا يشترط أن تكون دائما إلزامية فهي قد تدلّ على التقييم أو التقويم أو الملاحظة، وعلى سبيل المثال أفعال: التبرئة، الحكم، التقدير، التحليل...الخ، وقد شبّه "أوستن" بالفعل القانوني المختلف عن الفعل التشريعي والتنفيذي الذي يدخل ضمن مجموعة أفعال الممارسة.

2-الأفعال الممارسة: (Actes escécutifs)

وهي الأفعال التي تحلي ممارسة الحق ولها القوة في فرض واقع جديد مثل: الانتخاب التعيين "الرسمي"، الاستشارة، الترشيح...الخ.

3-أفعال الوعد: (Actes promessifs)

هي أفعال الكلام التي تؤسس لدى المتكلم إلزامية القيام بعمل ما معترف به من قبل المخاطب إن المتكلم بتفوهه بكلام يؤسس به وجوب القيام بمحتوى قوله ويحمل المخاطب على الاعتراف بهذه الإلزامية مثل: الرهان، التعهد، الضمان.

4-أفعال السلوك: (Actes comportatifs)

وهي تشكل مجموعة متباينة ترتبط بالسلوك الاجتماعي للمتكلم وهي التي تحمل المتكلم على اتخاذ الموقف المنصوص عليه في القول إزاء المخاطب مثل: الاعتذار، التهنئة التعزية، الشكر...الخ[1].

[1]- أوستن، نظرية أفعال الكلام العامة، كيف تنجز الأشياء بالكلمات، تر: عبد القادر قنيتبي، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، د.ط، 1991، ص174

5-أفعال العرض: (Actes exportatifs)

هي أفعال تدخل في علاقة مع ما يقوله المتكلم عند الحديث عن طريق الحجاج مثل الإثبات والتأكيد والنفي والوصف والتأويل والشرح والتوضيح[1].

كما يلاحظ أوستن وجود ثلاثة خصائص للفعل الكلامي:

1 إنه فعل دال.
2 إنه فعل إنجازي (أن ينجز الأشياء والأفعال الاجتماعية بالكلمات).
3 إنه فعل تأثيري (أي يترك آثار معينة في الواقع، خصوصا إذا كان فعلا ناجحا).

ويقوم كل فعل كلامي على مفهوم "القصدية" وتقوم مسلمة "القصدية" على أسس التداولية قام بدراستها فلاسفة التحليل ثم توسعوا في تعريفها وتعميقها التداوليون حتى صارت شبكة من المفاهيم المترابطة وأصبحت قيمة تداولية نصية أو حوارية، وتعدّ مراعاة مفهومها العام وسبكتها المفاهيمية من أبرز المفاتيح المنهجية في الدراسات اللسانية النصية[2].

ويتأكد الربط بين العبارة اللغوية ومراعاة مقاصد المتكلمين من خلال أعمال الفيلسوف "سورل" الذي تابع المشروع الفلسفي الذي بدأه أستاذه "أوستن".

2-أفعال الكلام عند "سورل":

اتفق "سورل" مع أستاذه في كثير من القضايا الفلسفية واللغوية، فهو يرى أن كل ملفوظ لساني يعمل كفعل محدد (أمر، سؤال، وعد...)، أي ساهم في إنتاج بعض الآثار كما اعتبر أن المكوّن الأساسي للملفوظ الذي يمنحه قوته هو القوى الإنجازية.

---

[1]- أوستن، المرجع السابق، ص174

[2]- مسعود صحراوي، المرجع السابق، ص44

نص "سورل" على أن الفعل الإنجازي هو الوحدة الصغرى للاتصال اللغوي، وأن للقوة الإنجازية دليلا يسمى دليل القوة الإنجازية بيّن لنا نوع الفعل الإنجازي الذي يؤديه المتكلم بنطقه للجملة ويتمثل في نظام الجملة والنبل والتنظيم وعلامات الترقيم.

قدّم "سورل" تصنيفا بديلا لما قدّمه "أوستن" من تصنيف للأفعال الكلامية على ثلاثة أسس منهجية هي:

1 الغرض الإنجازي.
2 اتجاه المطابقة.
3 شرط الإخلاص[1].

وقد جعلها خمسة أصناف وهي:

1-أفعال الإثبات: Actes assertifs غايتها الكلامية تكمن في جعل المتكلم مسؤولا عن وجود وضع للأشياء ويشمل: التأكيد، التحديد، الوصف.

2-أفعال التوجيه: Actes directifs وغايتها حمل الشخص على القيام بفعل معيّن وتشمل: الأمر، النهي، الطلب.

3-أفعال الوعد: Actes promessitifs وغايتها إلزام المتكلم بالقيام بشيء وهو لا يختلف عن تعريف "أوستن" له باعتراف "سول" بنفسه.

4-الأفعال التعبيرية: Actes escpressifs وتتمثل في التعبير عن حالة نفسية مثل: الاعتذار والسرور.

[1]- أحمد محمود نحلة، المرجع السابق، ص47-48

5-الإعلانات: Actes déclaratifs غايتها إحداث تغيير عن طريق الإعلان، وتتمثل الأفعال الدالة على الإعلام والإخبار والإعلان[1].

وقد استطاع "سورل" أن يميّز بين الأفعال الإنجازية المباشرة والأفعال الإنجازية غير المباشرة فبيّن أن:

أ-الأفعال الإنجازية المباشرة: هي التي تطابق قوتها الإنجازية مراد المتكلم أي أن ما يقال مطابق كما يعني.

ب-الأفعال الإنجازية غير المباشرة: فهي التي تخالف فيها قوتها الإنجازية مراد المتكلم، ولا يمكن للمخاطب أن يتوصل إليها إلا عبر عمليات ذهنية استدلالية متفاوتة من حيث الطول والتعقيد.

فهذا فعل إنجازي غير مباشر، إذ قوته الإنجازية الأصلية تدل على الاستفهام الذي يحتاج إلى جواب وهو مصدر بديل الاستفهام "هل" لكن الاستفهام غير مراد المتكلم بل هو طلب مهذب يؤدي معنى فعل إنجازي مباشر هو: ناولني الملح لمثال الآتي: إذا قال شخص لآخر: هل تستطيع أن تناولني الملح؟[2].

والحاصل فيما سبق إن كل تلفظ بالكلام هو فعل كلامي وكل ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثيري، ولا يمكن أن يكون الفعل الإنجازي ناجحا دون أن يحدث تأثيرا على المتلقي ويستلزم فعل الكلام السباقي الذي يقوم على توجيه التفاعل والأعراف.

---

[1]- أحمد محمود نحلة، المرجع السابق، ص47-48

[2]- المرجع نفسه، ص57

3-الاستلزام الحواري: Conversationnels Implicature

ومقتضى هذا المبدأ أنه لا كلام مفيد إلا بين إثنين، فلكل منهما مقامان هما: مقام المتكلم ومقام المستمع، حيث تمثل هذه المسلمة جانبا مهما في الدرس التداولي، وهو تقييض الافتراض المسبق، فإذا كان المعنى المستنتج غير معروف للمخاطب مسبقا فإن الاستنتاج يدخل في إطار الاستلزام الحواري أو ما يعرف "بتضمن المحادثة" فمثلا:

س) أ- أيتضمن بحثك التداولية والسياسة؟

ج) ب-التداولية.

نلاحظ أن الرد عن سؤال **أ: (المتكلم)** ناقص، حيث أجاب **ب: (المستمع)** عن شق السؤال وترك الشق الآخر ليستنتج **أ: (المتكلم)** أن بحثه لا يتضمن السياسة[1].

ويعود الفضل في نشأة هذا الجانب من البحث التداولي إلى الفيلسوف الأمريكي "بول غرايس"، حيث قدّم موضوعا عنوانه "المنطق والحوار" سنة 1975م يخص تصوره لهذا الجانب من الدرس، وبيّن الأسس المنهجية التي يقوم عليها، وكانت نقطة البدء عنده هي أن الناس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر مما يقولون، وقد يقصدون عكس ما يقولون، فجعل كل همه إيضاح هذا الاختلاف بين ما يقال وما يقصد، فأراد أن يقيّم معبرا بين ما يحمله القول من معنى صريح وما يحمله من معنى متضمن، فنشأت عنده فكرة الاستلزام وربطها بمبدأ التعاون "Coopérative Principale"[2].

وهو أن يتعاون المتكلم والمخاطب على تحقيق الهدف، إما قبل الدخول في الحديث أو أثنائه وهذا المبدأ يشمل أربع قواعد سلوكية عامة وهي:

---

[1]- محمود أحمد نحلة، المرجع السابق، ص27-28

[2]- طه عبد الرحمان، المرجع السابق، ص99

1-قاعدة الكم: تعتبر حدا لا دليا، القصد منه الحيلولة دون أن يزيد أو ينقص المتحاورون مقدار الفائدة المطلوبة وله نوعان:

أ -لتكن إفادتك للمخاطب على قدر حاجته.

ب -لا تجعل إفادتك تتجاوز الحد المطلوب.

2-قاعدة الكيف: القصد منها منع إدعاء الكذب أو إثبات الباطل وفرعها إلى:

أ -لا تقل ما تعلم كذبه.

ب -لا تقل ما ليس لك عليه بينة.

3-قاعدة العلاقة: بمثابة حد مقصدي هدفها منع المتكلم من أن ينزلق إلى مقاصد أخرى مغايرة ومتباينة مع تلك التي استهدفها الخطاب وتقول هذه القاعدة: ليلائم قولك مقامك.

4-قاعدة الجهة: تختلف عن القواعد السابقة من جهة كونها لا تتعلق بما قيل بل بما نريده قوله، والكيفية التي يجب أن يقال بها، وتتفرّع إلى:

أ -تجنّب الألفاظ المشتبهة.

ب -تجنّب الخفاء عن التعبير.

ت -أوجز الكلام.

ث -رتّب كلامك[1].

وقد وجّهت بعض الانتقادات لهذا المبدأ، فهنالك من رآه الفردوس الذي لا علاقة له بالواقع إطلاقا، فهو يرى الناس متعاونين وصادقين ومخلصين وواضحين، يبدو أن الحوار الذي يدور بين البشر يخالف هذا المبدأ، إلا أن "غرايس" لم يقصد بمبدأ التعاون الحواري

[1]- حسن الباهي، المرجع السابق، ص126-127

ما عجز هؤلاء فهمه بل كان يقصد أن الحوار بين البشر يجري على ضوابط وقواعد يدركها كل من المخاطب والمتكلم[1].

وعلى العموم يبقى الاستلزام الحواري من أبرز الظواهر التي تميّز اللغات الطبيعية على اعتبار أنه في الكثير من الأحيان يلاحظ أثناء عملية التخاطب، أن معنى العديد من الجمل إذا روعي ارتباطها بمقامات إنجاز ما لا ينحصر في ما تدل عليه صيغتها الصورية.

كما يمثل الاستلزام الحواري نظرية متكاملة حاول الباحثون توضيحها وتطويرها لاستكمال جوانب النقص والقصور فيها.

استنادا إلى ما سبق، نستنتج أن نجاح العملية التواصلية يتوقف على مجموعة من القواعد تساهم في تواصل النشاط الكلامي وفق ما جاء به "غرايس" فخضوع المخاطب للمتلقّي وخضوع للمخاطب يتحقق وفق القوانين التالية:

-حكم الكمية: هو ما يصطلح عليه بقانون الإخبار.

-حكم الصدق:

-حكم العلاقة أو الملائمة: ما يصطلح عليه بقانون الإفادة.

-قاعدة الجهة أو حكم الوضوح: ما يصطلح عليه بقانون الشمولية.

4- الافتراض المسبق أو السابق

في كل تواصل ينطلق الشركاء من معطيات وافتراضات معترف بها ومتفق عليها بينهم، تشكّل هذه الافتراضات الخلفية التواصلية الضرورية لتحقيق النجاح في عملية التواصل، وهي محتواة ضمن السياقات والبنى التركيبية العامة[2].

[1]- محمود أحمد نحلة، المرجع السابق، ص30

[2]- مسعود صحراوي، المرجع السابق، ص31

ففي الملفوظ (1) مثلا:

1 أغلق النافذة.

وفي الملفوظ (2):

2 لا تغلق النافذة.

في الملفوظين كليهما خلفية "افتراض مسبق" مضمونها أن "النافذة مفتوحة"، ويهتم الافتراض المسبق بالمعطيات المتفق عليها من قبل المتكلم والسامع، من خلال توجيه المتكلم حديثا إلى السامع على أساس مما يفترض سلفا أنه معلوم، وكل هذا موصول بسياق الحال وعلاقة المتكلم بالمخاطب[1].

كما أن الافتراض المسبق هو أحد أبرز أشكال الضمني، الذي هو في البنية اللغوية ويجدد عادة بواسطة اختبار النفي "test de négation" "الجملة (ج) تفترض الجملة (ق) إن ظلّت (ق) صحيحة، عندما تنتفي (ج)، إن المفترضات السابقة ل (ج) هي مجموع (ق) للجمل التي لا يمكن أن تكون صحتها موضع فحص عن طريق نفي (ج)"[2].

ويرى التداوليون أن "الافتراضات المسبقة" لها أهمية كبيرة في عملية التواصل والإبلاغ ففي التعليميات "Didactique" تمّ الاعتراف بدور الافتراضات المسبقة منذ زمن طويل، إذ لا يمكن أن نعلّم طفلا معلومة جديدة إلا بافتراض وجود أساس سابق يتم الانطلاق منه والبناء عليه، أما مظاهر "سوء التفاهم" التي تنطوي تحت اسم "التواصل

[1]– محمود أحمد نحلة، المرجع السابق، ص26

[2]– دومينيك مانقولو، المرجع السابق، ص105

السيء"، فيعود سبب ذلك إلى ضعف أساس الافتراضات المسبقة، وهو ضروري لنجاح كل تواصل كلامي[1].

أي أن الافتراض المسبق هو شيء يفترضه المتكلم يسبق التفوه بالكلام، أي الافتراض المسبق موجود عند المتكلمين، وليس في الجمل.

وقد ميّز بعض الباحثين منذ وقت مبكر في العقد السابع من القرن العشرين بين نوعين من الافتراض المسبق: المنطقي أو الدلالي والتداولي، فالأول مشروط بالصدق بين قضيتين أما الثاني فلا دخل له بالصدق والكذب فالقضية الأساسية يمكن أن تنفى دون أن يؤثر ذلك في الافتراض السابق[2].

تكمن الوظيفة الأساسية "للافتراض المسبق" في أنه يجعل الخطاب يسير بصفة متسلسلة غير منقطعة هذا من جهة ومن جهة أخرى فهو يضمن التماسك العضوي للخطاب، وهنا أيضا القول المضمر وهو نمط لا يمكن معرفته إلا بالعودة إلى الوصفية التخاطبية التي قيل فيها ويعرف بأنه المعلومات التي يمكن للكلام أن يحتويها ولكن تحقيقها في الواقع رهن خصوصيات الحديث مثال ذلك: "إن السماء تمطر" فإن السامع لهذا القول قد يفهم أشياء كثيرة إذا تعدّدت السياقات التي تتجلّى فيها.

-فقد يفهم أنه دعوة للمكوث في البيت.

-أو الإسراع إلى العمل حتى لا يفوته موعد الحافلة.

-أو الانتظار والتريث حتى يتوقف المطر[3].

---

[1]- مسعود صحراوي، المرجع السابق، ص32

[2]- محمود أحمد نحلة، المرجع السابق، ص28

[3]- عمر بلخير، مقالات في التداولية والخطاب، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، 2013، ص83

5-الملائمة: "théorie de la pertinence"

تعدّ نظرية الملائمة نظرية تداولية معرفية أرسى معالمها كل من اللساني البريطاني "دير وبسن" "D , Willson" والفرنسي "دان سوبر" "D, Suber" وتأتي أهميتها التداولية في أمرين:

-أنها تنتمي إلى العلوم المعرفية الإدراكية.

-أنها ولأول مرة منذ ظهور الأفكار والمفاهيم التداولية تبيّن بدقة موقعها من اللسانيات وخصوصا موقعها من علم التراكيب.

فنظرية الملائمة تدمج إذن بين نزعتين كانتا متناقضتين، فهي نظرية تفسير الملفوظات وظواهرها البنيوية في الطبقات المقامية المختلفة وتعدّ في نفس الوقت نظرية إدراكية، والسبب أنها تدمج مشروعين معرفيين وتمتع منهما:

الأول: مستمد من مجال علم النفس المعرفي خاصة النظرية القالبية " Murtularity" لفودور 1987م "Fodor".

أما الثاني: يستفيد من مجال فلسفة اللغة وبخاصة النظرية الحوارية لغرايس 1975م، وقد استفادت نظرية الملائمة من النظرية القالبية خاصة فيما يتعلق برصد وقائع الحياة الذهنية وتفسير طرق جريان المعالجة الإخبارية[1].

تتعلق النظرية القالبية من تصور خاص للمعالجة الإخبارية، يمر بالمراحل الإخبارية التالية:

[1]- مسعود صحراوي، المرجع السابق، ص36

الأول: يطلق عليها فودور مرحلة " اللواقط" " Tranducers" التي تتعدّد وظيفتها في ترجمة الإدراكات المباشرة "Perceptions" مهما كان مصدرها ونقلها إلى الدماغ بقصد المعالجة.

الثانية: يطلق عليها مصطلح الأنظمة الدخل " Input" أو الأنظمة البعيدة عن المركز "peripherique" وهي متخصصة في معالجة المعطيات المستمدة من "اللواقط" سواء أكانت في المجال البصري أم اللغوي أم السمعي...الخ قصد تأويل ملفوظ معين، غير أن هذا الأخير يظل غير مكتمل لأنه في هذه المرحلة يكون التعامل مع المعطى اللغوي محصورا في المستوى الصوتي والتركيبي والدلالي.

الثالثة: تعرف بالأنظمة المركزية " Central Systemes" ومعها يكتمل التأويل بموجب عملية دمج الأخبار الناتجة عن "اللاقط" و"الأنظمة الدخل" بالإخبار عن المخزون في الذاكرة التصويرية قصد إنتاج استدلالات غير برهانية.

يبين سبرير ويلمس أنه في قلب هذه المرحلة تتكوّن وتترسخ الفرضيات، وتظفر الأقوال بتأويل تام، لأن "الأنظمة الدخل" لا تتعدى المظاهر الترميزية بينما يتمّ النظام المركزي بعنايته لكل المظاهر غير الترميزية، وبهذا يتبين أن عملية التأويل تزاوج بين الترميز والاستدلال[1].

كما سبرير وويلسن من نظرية غرايس الحوارية (المحادثية) التي تنص على أن التواصل الكلامي محكوم بمبدأ عام، هو مبدأ التعاون، وبمسلمات حوارية سبقت الإشارة إليها، ولعل أهم ميزة تتميّز بها نظرية الملائمة تصور ما للسياق إذا لم يعد شيئا معطى

[1]– مسعود صحراوي، المرجع السابق، ص37

بشكل نهائي أو محدّد قبل عملية الفهم، وإنما يبين تبعا لتوالي الأقوال ويتألف السياق من زمرة من الافتراضات السياقية[1].

وحاصل النظر فيما معنى أن نظرية الملائمة ركن أساسي لإنجاح العملية التواصلية وليست قاعدة يتحتم على المرسل أن يحترمها أو يخرقها كما هو الحال عند "غرايس" أو هي بمثابة متغيّر تتحدّد قيمته بحسب السياق.

6-الإشاريات: Deictics

تعدّ أيضا من أهم مبادئ التداولية، حيث توجد في كل اللغات كليمات وتعبيرات لا يحدّد مدلولها، ولا يمكن تفسيرها بمعزل عن السياق الذي وردت فيه، والمرجع الذي تحيل إليه، وتسمى بالإشاريات Deictics، وتشمل الضمائر، وأسماء الإشارة وزمان الفعل، وبعض ظروف الزمان والمكان (أنا، أنت، هو، هي، هذا، هناك، الآن، أمس، غدا).

فهذه الإشاريات "من العلامات اللغوية التي لا يتحدّد مرجعها إلا في سياق الخطاب التداولي، لأنها خالية من أي معنى في ذاتها، فبالرغم من ارتباطها بمرجع، إلا أنه مرجع غير ثابت"[2]، أي أن الإشاريات خالية من أي معنى في ذاتها، رغم إحالتها على المرجع محولة ثابتة، ولا يتضح لها مدلول إلا في سياق تداولها داخل الخطاب.

إن الإشارة Deictic في أبسط تعريف لها مفهوم لساني يجمع كل العناصر اللغوية التي تحيل مباشرة على المقام، من حيث وجود الذات المتكلمة أو الزمن أو المكان، حيث ينجز الملفوظ الذي يرتبط به معناه، من ذلك: الآن، هنا، هناك، أنا، أنت، هذا، هذه، وهذه العناصر تلتقي في مفهوم التعيين أو توجيه الانتباه إلى موضوعها بالإشارة إليه هذه

---

[1]– مسعود صحراوي، المرجع السابق، ص38

[2]– ينظر: باديس لهويمل، مظاهر التداولية في مفتاح العلوم للشكالي، ط 1، جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، العبدلي، 2014، ص34

المسافة الفاصلة بين المتكلم أو المخاطب من جهة، وبين المشار إليه من جهة أخرى وهي موقع المشار إليه من المركز، كأن يكون إلى الوراء أو الأمام أو الفرق أو اليمين أو الشمال وينحصر دور هذه العناصر في تعيين المرجع الذي تشير إليه وهي بذلك تضبط المقام الإشاري Deitic contesct [1]، أي أن الإشارة مجموعة العلامات اللغوية وأنها شرط ضروري لتحقيق الملحوظ حيث يعمد المتلفظ بالخطاب إلى استعمال ما يحتاج منها في كلامه، كي يضمن نجاعة خطابه وعدم إبهامه، حيث تقوم الإشاريات بوظيفة تعويض مدلولات الأسماء والإحالة إليها.

تعدّ الإشارة مجالا مشتركا بين علم الدلالة Sémantique والتداولية Pragmatique، وميّز الباحثون في هذه الإشاريات خمسة أنواع: شخصية وزمانية، ومكانية، وخطابية، واجتماعية.

أ-الإشاريات الشخصية: Personal Deictics

هي بشكل عام الإشاريات الدالة على المتكلم أو المخاطب أو الغائب، وأوضح هذه العناصر الإشارية، الدالة على شخص ما هي ضمائر الحاضر، ويقصد بها الضمائر الشخصية الدالة على المخاطب المفرد أو المثنى، جمعا مذكرا أو مؤنثا، وتعدّ الجمل من قبيل: نَزل المطر، ذات بعد إشاري هو: أنا أقول، نزل المطر، فهي من قبيل الإشاريات الشخصية.

فقد عرّفها "عبد الهادي بن ظافر الشهري" بقوله: "الإشاريات الدالة على المتكلم أو المخاطب أو الغائب، فالذات المتلفظة تدل على المرسل في السياق، فقد تصدر خطابات متعددة عن شخص واحد، فذاته المتلفظة تتغير بتغير السياق الذي تلفظ فيه وهذه الذات هي محور التلفظ في الخطاب التداولي، لأن الأنا، قد تحيل على المتلفظ الإنسان، أو

[1]- باديس لهويمل، المرجع السابق، ص34

المعلم، أو الأديب، وهكذا..." [1]، وعليه فالإشاريات الشخصية تحمل بين طياتها الضمائر بأنواعها وأسماء الإشارة، وهذه الضمائر لا يتضح معناها إلا من خلال تحديد المرجع الذي تعود إليه كونها علامات يتوسل بها المتلفظون لإضفاء بعد تداولي على خطاباتهم.

ب-الإشاريات الزمانية: Temporal Deictics

هي كلمات تدل على زمان يحدده السياق، قياسا إلى زمان المتكلم، حيث يعدّ هذا الأخير مركز الإشارة الزمانية، فإذا لم يعرف هذا المركز التبس الأمر على السامع أو القارئ[2]. وذلك نحو قول القائل: سنلتقي بعد ساعة فلا يمكن التكهن بزمن اللقاء إلا بعد معرفة زمن التلفظ، أو قولنا: لنستعمل فرحته الآن، ففي الكلمتين ساعة والآن تمثلان إشارتين زمانيتين يتحدّد على أساسها الزمن انطلاقا من زمن التلفظ.

ج-الإشاريات المكانية: Spatial Deictics

هي عناصر دالة على مكان المتكلم وقت التكلم، ولذلك نجد المتكلم يضمن كلامه عدة عناصر إشارية تدل على المكان نحو: هنا، هناك، وسائر ظروف المكان: أمام، خلف يمين، يسار، وللتحديد المكان أثر واضح في اختيار العناصر التي تشير إليه قربا أو بعدا أو جهة، ولا يمكن تفسير العناصر الإشارية المكانية إلا إذا تمّ الوقوف على ما تشير إليه بالقياس إلى مكان المتكلم وموقعه [3]، إن الشيء يحدّد المكان (القرب، البعد، الخلف، الأمام...) هو وضعية المتكلم في لحظة الحديث وكذا إشارته.

---

[1]- ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجية الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، دار الكتب الجديدة، المتحدة، بنغازي، ليبيا، ط1، 2004، ص82

[2]- باديس لهويمل، المرجع السابق، ص35

[3]- المرجع نفسه، ص35

د-الإشاريات الخطابية: Discoures Deictics

تعدّ من خواص الخطاب، وتتمثل في العبارات التي تذكر في النص، مشيرة إلى موقف خاص بالمتكلم، فقد يتحير المتكلم في ترجيح رأي على آخر فيقول: "ومهما يكن يستدرك فيدرج لكن"، وقد يضيف فيقول: "فضلا على ذلك" [1]، وهذا النوع من الإشاريات محلّ خلاف بين الدارسين لأن فيه التباسا بالإحالة إلى سابق (Amphare) أو لا حق (Cataphare)، ولذلك أسقطه بعض الباحثين من الإشاريات.

ه-الإشاريات الاجتماعية: Social Deictics

هي عناصر لغوية تستخدم للدلالة على نوع العلاقة الاجتماعية بين المتكلمين والمخاطبين من حيث كونها: علاقة رسمية (Formal) أو علاقة ألفة ومودة (Intimacy)، فهناك ألفاظا نستخدمها في الخطاب الرسمي (حضرتك، سعادتك، معالي الوزير...)، وأخرى نوظفها مع من هم أكبر منا سنا ومقاما، وعبارات أخرى نوظفها على من من نكنّ لهم احتراما لمكانتهم الاجتماعية، وتعدّ الإشاريات الاجتماعية مجالا مشتركا بين اللسانيات الاجتماعية واللسانيات التداولية [2] أي هي ألفاظ وتراكيب تشير إلى العلاقة الاجتماعية بين المتكلمين والمخَاطبين.

7-الحجاج:

يعدّ الحجاج من أهم المحاور التداولية وموضوعه هو "دراسة تقنيات الخطاب التي من شأنها أن تؤدي بالأذهان إلى التسليم، مما يعرض عليها من أطروحات، أو تزيد في ذلك التسليم"[3].

---

[1]- باديس لهويمل، المرجع السابق، ص35-36

[2]- المرجع نفسه، ص36

[3]- عبد الله صولة، الحجاج في القرآن خلال أهم خصائصه الأسلوبية، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط2، ص27

ويحدّد البعض الحجاج باعتباره مجموعة من التقنيات الخطابية الموجهة إلى إقناع المتلقي سواء كان المتلقي فردا أم جماعة، ويعرّف كل من "ميشال ماير" " M, Mayer" و"شاييم بيرلمان" " Ch, Perlman" الحجاج على هذا الشكل: "يعرّف الحجاج في العادة بكونه جهدا إقناعيا (إقحاميا) ويعتبر البعد الحجاجي بعدا جوهريا في اللغة لكون كل خطاب يسعى إلى إقناع من يتوجه إليه"[1].

والواضح من التعريف أن الحجاج يهدف إلى إقحام الخصم وإقناعه بمشروعية وصلاحية الموقف، فهو يبحث دائما لأخذ قبول وموافقة المتلقي، فلما كان الحجاج يتعلق بالخطاب وسياقاته المتعامية المختلفة، فإن من السمات التي تجعله ناجحا وفعالا، الاعتماد على تقنيات يتم عن طريقها عرض الحجج المتجهة نحو المتلقين، وقلب قناعتهم والتأثير على أفكارهم وعواطفهم ومراعاة الشامل من المسائل المهمة التي ألحّ عليها "بيرلمان" بالإضافة إلى مراعاة الحالة النفسية للمتلقي التي يجب عدم التغاضي عنها لحصول التأثير المطلوب[2].

ويتميز الحجاج عند "بيرلمان" بخمسة ملامح رئيسية:

1 أن يتوجه إلى مستمع.
2 أن يعبّر عنه بلغة طبيعية.
3 مسلماته لا تعدّ وأن تكون احتمالية.
4 لا يفتقر تقدمه إلى ضرورة منطقية بمعنى الكلمة.

[1]– حبيب ألمان، الحجاج والاستدلال الحجاجي، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ع1، المجلد3، 2001، ص97

[2]– عمر بلخير، التداولية والحجاج، ص21

5 ليست نتائجه ملزمة[1].

كما يشكّل المقام دعامة أساسية التي يتحقق من خلالها الخطاب الحجاجي فعاليته والمتمثلة في خلق تأثيرات حقيقية على المتلقين، وفي هذا المضمار يقول "بيرلمان" عن الحجاج هو "عبارة تصور معين لقراءة الواقع اعتمادا على بعض المعطيات الخاصة بكل من المحاجج والمقام الذي يوجب هذا الخطاب"[2].

وأخرج كل من "بيرلمان" وزميله "تيتكا" " Teytac" الحجاج من تهمة المغالطة والمناورة والتلاعب بالجمهور وعقله وهي رؤية تقليدية تعسفية لازمت مفهوم الحجاج، واعتبرته قدحا طويلا من الزمن أداة منطقية استدلالية مسلوبة ومقيدة، وعاصفة بفعل ما يرمي عليها الاستدلال من إلزاميات، تنفي حريته من تحصيل أي وفاق بينه وبين المتكلم.

والحجاج عند "ديكرو" "O, Ducrot" و "أنسكوبر" "J, 1nscombre" يتموضع في اللغة أي كامنا في ذاتها بعيدا على ما يتأسس عليه الخطاب من منطق رياضي أو شكلي أو صوري، كما هو الشأن عند كل من "بيرلمان" و"تيتكا" وفي كتابهما (الحجاج في اللغة) بين الباحثان أن مصطلح البلاغة والحجاج يكتسيان معاني جد مختلفة عن التي كانت متداولة في التقاليد الأرسطية[3].

فالمتكلم في مخاطبته الغير يسعى دائما إلى التأثير في أفكاره ومعتقداته، من أجل إقناعه ولكن دون أن يضطر للظهور بوجه المقنع.

وغالبا ما يؤكد "ديكرو" على عدم الفصل بين الدلالات وموضوعها، لأن قوانين الخطاب تكمن في تحديد معالم هذه الدلالات الحجاجية، بمعنى أن الحجاج يبقي دائما

---

[1]– محمد سالم ومحمد الأمين، مفهوم الحجاج عند بيرلمان وتطوره في البلغة المعاصرة، مجلة علم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، المجلد28، عدد3، 2000، ص61

[2]– محمد سالم ومحمد الأمين، مفهوم الحجاج عند بيرلمان وتطوره في البلاغة المعاصرة، المرجع نفسه، ص67

[3]– عبد الله صولة، المرجع السابق، ص27

معطى مرتبط بالاستعمال نظرا للعلاقة الوطيدة بينه وبين قوانين الخطاب، التي تتدخل في آراء وسلوكات الطرفين المتكلم والمستمع عن طريق التأثير فيهما، فعنصر المقام الذي يتحقق فيه النشاط الكلامي هو المؤطر للعمليات التخاطبية التي تدخل ضمن تفسيرنا للغة، فالواضح من هذا الطرح أن البعد التداولي من المفارقات التي تطبع عمل "ديكرو"، واعتبر هذان المنظران أن الخطاب ليس فقط وسيلة بل هو غاية أيضا، وميزا بين وظيفتين أساسيتين في اللغة هما: الوظيفة الحجاجية والوظيفة الإخبارية، واعتبرا هذه الأخيرة وظيفة قانونية[1].

حاصل النظر فيما معنى أن الدرس التداولي اعتمد على شبكة تحليل معاصرة، تعتمد على مفاهيم وآليات من قبيل أفعال الكلام، والافتراض المسبق ونظرية الملائمة والاستلزام الحواري، النظرية الحجاجية والإشارات وسبب تنوّع هذه المفاهيم راجع إلى تنوّع المرجعيات التي مثلت التحضر الفكري لظهور هذا الدرس كعلم النفس المعرفي وعلم الاجتماع واللسانيات والفلسفة والمنطق.

[1]– Jean Clande Anscombre et Oswald Ducror, argumentation de la langue, Piere Mardage, ED Belgique, P169

الفصل الثاني

التداولية وتلقيها من خلال كتاب:
في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم

المبحث الأول: قراءة في كتاب "في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"

بطاقة قراءة:

-الموضوع: اللسانيات.

-العنوان: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم.

-التأليف: الدكتور خليفة بوجادي.

-عدد الصفحات: 266.

-قياس الصفحات: 23/15

-الطبعة: الأولى.

-دار النشر: بيت الحكمة للنشر والتوزيع.

-تاريخ النشر: 2009.

-البلد: الجزائر.

-عدد الفصول: 3 فصول

2- تلخيص الكتاب

يعدّ كتاب أبو جادي في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية لدرس العربي القديم من أهم كتّاب كتب في التداولية، حيث تناول فيه أهم قضايا التدرس عند الغرب والعرب واستعمل ما تقدّمه اللسانيات التداولية من اقتراحات لدراسة النحو الأدبي، والظفر بالدلالة الكاملة، الكامنة في النص ذاته، وفي نفس منتجه، وفي نفس متلقيه، وفي عناصر السياق المختلفة التي تحيط بعملية إنجازه وأدائه، وهذا ما نلاحظه من فصوله التالية:

-**الفصل الأول:** عرض فيه مسار دراسة اللغة من المرحلة البنيوية إلى مرحلة ما بعد البنيوية، انتهاء باللسانيات التداولية وعلاقتها بالفروع اللسانية الأخرى.

-**أما الفصل الثاني:** فقد كان عرضا نظريا خالصا للسانيات التداولية، كما قدّمها اللسانيون الغربيون، ووفقا على بعض المرجعيات الفكرية والثقافية للتفكير التداولي نحو: مباحث الفلسفة اللغوية، والنظريات اللسانية الحديثة، ثم فَعّل مدوّنة تعريفات التداولية المختلفة بنسبة كل تعريف إلى مجاله الدلالي، وبعدما تابع الفصل مسار تطوّر التداولية بأقسامها المختلفة، لدى الدارسين الغربيين، ليخلص إلى إجمال قضايا اللسانيات التداولية في مبحث آخر، وحصر منها: أفعال الكلام، الملفوظية، الحجاج، التفاعل والسياق، الوظائف التداولية، ثم بيّن علاقتها بتخصصات أخرى في اللسانيات، نحو البنيوية، اللسانيات الاجتماعية، اللسانيات اليمنية...ليختتم بأهمية التداولية وحاجة الدرس اللغوي إلى مباحثها.

وما كان البحث ليفرد هذا الفصل التعريفي بالتداولية لولا أن المنهج التداولي لا يكاد يتضح في مؤلف مستقل يجمع مفهومه ونشأته ومختلف مراحل تطوّره، عدا كتابي "دلاش" و"المقاربة التداولية" لـــ "فرانسواز أرمينكو"، ترجمة مسعود علوش وكتاب "مسعود صحراوي": "التداولية عند العلماء العرب"...هذا فيما أطلقت عليه اليد القصيرة لهذا الكتاب.

كما أن العناوين العربية في اللسانيات التداولية قليلة جدا، عدا ما يرد مبثوثا في عدة كتب لسانية ونقدية، في ثنايا الفصول والمباحث، وهي لا تزال غريبة في نظر البحث عن مقرراتنا الجامعية، والحاجة إليها أكثر من ماسة.

-**أما الفصل الثالث من الكتاب:** فقد جنح إلى شيء من التطبيق، حيث حاول التأصيل للسانيات التداولية، رغبة في تقليص الفجوة بين عروض اللسانيات الحديثة ومباحث الدرس العربي القديم، فعرض بعضا من القضايا التداولية في كل من البلاغة والنحو العربيين، ليس لأنها العلمان الوحيدان المناسبان لهذه المتعارفة، فهناك اهتمامات عربية كثيرة يمكن أن تندرج في هذا الموضوع بجدارة في الفلسفة، علم الأصول، علم الكلام، الخطابة، النقد...الخ، ولكن لأنها العلمان اللذان يشملان قضايا التداولية اللسانية، والأقرب إلى انشغالات المهتمين بالبحث في قضايا اللغة والأدب.

وقد تتّبع هذا الفصل خطة الفصل السابق نفسها، حيث شرح بعضا من مصادر التفكير اللغوي التداولي عند العرب ومبادئه، ثم وقف على المجالات المفهومية لمصطلح التداولية في الاستعمال الأجنبي " Programatique"، وفصل بعدها عددا من مباحث البلاغة العربية التي تلتقي مع قضايا باللسانيات التداولية، بحسب ارتباطها بالمتكلم أو المخاطب، أو بالخطاب في ذاته، وكذلك فصل في بعض مباحث النحو العربي.

واعتمد الموضوع على عدد من المراجع، وهي متعدّدة بحسب قضاياه، ففي تعريف التداولية ومسائلها اعتمد كتاب "التداولية تاريخ ونقد" ل: "فرانسوا لاترافارس" ، وكتاب "المقاربة التداولية" ل: "فرانسواز أرمينكو"، وكتب "أحمد المتوكل" المختلفة في الوظيفية والتداولية في اللغة العربية، وكتب "دومينيك مانغوتو"... وغيرها، ومن المصادر العربية،

واعتمد العناوين الشهيرة في البلاغة والنحو العربي، نحو: مفتاح العلوم للسكاكي، الإيضاح للقزويني، والكتاب لسيبويه...وغيرها.

عند العودة إلى الفصل الأول، نجد أن "أبو جادي" قد تحدث عن اللسانيات قبل البنيوية واللسانيات ما بعد البنيوية، ويقصد بذلك ظهور اللسانيات على يد "دي سويسر" وهذا ما مهّد الطريق لظهور التداولية وظهور علوم ومناهج جديدة تسير على خطى "دي سويسر" ومنهجه في اللسانيات، لذلك فما قدّمه "دي سويسر" في محاضراته على أساس الاستئناس لتأسيس الدرس التداولي بعيدا عن التفصيل والاستشهاد، ويشار قبل ذلك إلى أن تمييز "دي سويسر" بين الجانب الاجتماعي في اللغة (اللسان)، والجانب الفردي (الكلام) يعدّ منطلقا جيدا لتتّبع مسار ظهور التداولية فيما بعد البنيوية، كما أن اللسانيات البنيوية تشمل عدّة تيارات لسانية، انطلاقا من "دي سويسر" إلى التيارات المختلفة، فهي تقوم على فكرة أن القضية الأساسية عند البنيوية أن كل اللغة كل النصوص، بناء المعنى مأخوذ من معجم ليس لمفرداته معان خارج البناء الذي يضمها، وينظر إلى النفي من خلال هذا البناء، بدءا من الجزء إلى الكل، كما أنها تلحّ على الوظيفة الاجتماعية للغة، وتميّز بين الظواهر التاريخية لها والخصائص المميزة للنظام اللغوي في لحظة زمنية معينة.

كما أن موضوع اللسانيات، هو دراسة اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها.

أما اللسانيات ما بعد البنيوية هي بعودة إلى الدرس الفلسفي ومقولاته، وصار للفلسفة الحديثة أكثر من اتصال باللغة، والواقع أن فلسفة اللغة حديثا بين لغتين، لغة عادية وهي اللغة الطبيعية الجارية، ولغة مثالية صناعية.

البنيوية الفلسفية التي تنطلق من البنيوية اللسانية، ولكنها تضيف إليها الاهتمام بالواقع، وهو الاهتمام الفلسفي لا اللساني.

ومن أهم التيارات اللسانية لما بعد البنيوية، والتي اعتمدت المعطيات اللسانية السويسرية، واستندت إلى مقولات الفلسفة اللغوية، وتتمثل في التوليدية التحويلية، اللسانيات الوظيفية، اللسانيات النصية وتحليل الخطاب، اللسانيات التداولية.

وخلاصة هذا الفصل، أن الذي نتبع بإيجاز مسار اللسانيات منذ نشأتها إلى ظهور الدرس التداولي، أن دراسة اللغة شهدت تطوّرا في ظل المناهج المختلفة، حيث انتقلت من علم اللغة الذي يكاد يخلص للنظام اللغوي، من سويسر إلى تشومسكي، إلى علم لغة يركز على التوجّه الاتصالي والوظيفي، ولهذا التحوّل عوامل عدّة أهمها:

-تعدّد الحاجات والمصالح الاجتماعية، مما دعاها إلى ضرورة تحديد دور على اللغة في المجتمع.

-ظهور مشكلات جديدة في الممارسة اللغوية، تحتاج إلى معالجة جديدة بتجاوز الإخلاص للنظام اللغوي.

أما في الفصل الثاني عنده، أنه قد أحاطه بما يشمل معلومات عن التداولية، ونتحدث في بدايته عن كيفية ظهور التداولية من خلال الفلسفة اللغوتية، وتشمل بحوث رواد فلسفة اللغة الطبيعية والفلسفة التحليلية، مقابل اللغة التشكيلية، وتقوم على دراسة كيفية توصيل معنى اللغة الإنسانية الطبيعية من خلال الإبداع، وتلك هي المنابع التي أنشأت فيها التداولية في الواقع من أعمال الفيلسوف الألماني "فريح" و البريطاني "روسل"، اللذات طوّرا كثيرا من قضايا الفلسفة التحليلية.

كذلك نتحدث عن ماهية مفهوم التداولية، وهذا شكّل صعوبة في إلمام تعريف شامل ودقيق للمصطلح، وهذا أحد أسباب عدم استقرار المصطلح العربي على صفية واحدة، عدم استقرار مفهوم التداولية نفسه، وموضوعها في تيار واحد، وربما عكس الاصطلاح البيئة التي نشأ فيها أو الظروف الثقافية التي يحملها.

ويبدو أن الحقل الأوسع في تعريفها، هو المرتبط بظروف النشأة والخلفية الفكرية للتداولية، ذلك أن التداولية لم تعرف في غالب ماهيتها بل بإجراءاتها وتفسيرها للخطاب كأنه تعرف مثلا بأنها تقوم على التفكير اللغوي، وما يتعلق بفعالية الخطاب في الواقع.

والحقيقة أن حصر امتدادات التداولية في اللسانيات الحديثة أو العلوم الأخرى ليس أمرا هينا، لتنوّع المشارب وتعدّد المجالات، ولذلك فإن ما تقدمه هذه المباحث هو جهد المقال فيما طالته اليد القصيرة للبحث.

ولعلّ أحسن ما يذكر في أشكال تطوّرها ما ورد في كتاب "فرانسواز أرمينكو" لأنه يقوم على بعض الحصر، وإضافة إلى "هانسون"، "وجان"، "سرفوني".

كما نجد أن خليفة "أبو جادي" أشار إلى أهم القضايا اللسانية التداولية، وهي أفعال الكلام، الملفوظية، الحجاج، التفاعلية والسياق، الوظائف التداولية، حيث عرض بعض التفصيل وقدّم كل عنصر على حدا مع توضيح للدعم أعلى منه وقضاياه، وتحدث عن أهم علاقات التداولية بالتخصصات الأخرى.

كذلك تحدث عن قضايا اللسانيات التداولية في الدرس العربي القديم، من خلال مصادر التفكير اللغوي التداولي عند العرب ومبادئه، وعن أسبقية العرب في معرفة أصول التداولية وأهم مصادر التفكير التداولي اللغوي عند العرب على البلاغة والنحو والنقد والخطاب.

كذلك مجالات المفهومية لمصطلح التداولية عند العرب من خلال المفهوم المعجمي واعتمد على عدة معاجم عربية، منها "مقاييس اللغة" لابن فارس، وأجمع القول على التداولية لغة تعني التحوّل والتناقل، كما عرّفها اصطلاحيا.

كما تحدّث عن مباحث اللسانيات التداولية في الدرس العربي القديم من خلال البلاغة العربية والاتصال والنحو العربي.

وخلاصة القول، نصل إلى مجمل القول من خلال قرائتي للكتاب أن خليفة "أبو جادي" قد تناول في كتابه أهم جوانب الدرس التداولي سواء عند الغرب أو العرب، وذكر أيضا أهم قضاياه عند علماء الغرب وعند علماء العرب قديما وحديثا، كما أنه استخدم لغة دقيقة علمية وأدبية، أسلوبه أيضا أسلوب أدبي علمي من خلال استخدام مصطلحات حديثة وعلمية وواضحة.

المبحث الثاني: المصطلحات والمفاهيم التي أوردها بوجادي في كتابه

-مفهوم التداولية عند خليفة بوجادي:

أ- في البيئة الغربية:

إن المتأمل لمفهوم "التداولية" لدى النقاد سواء أكانوا غربا أم عربا، يلاحظ ذلك الكم الهائل من التعريفات التي حظيت بها التداولية فكل عرّفها حسب منطلقه ومجال رؤيته ولهذا تعدّدت التعريفات واختلفت، وقبل خوض الناقد خليفة في تقديم تعريف للتداولية لبعض النقاد أشار إلى جملة من الأسباب التي جعلت من إعطاء تعريف دقيق لها أمر غاية في الصعوبة وذلك في قوله: "لا يعدّ هذا البحث أول شاك في صعوبة للإلمام بتعريف شامل ودقيق للتداولية، لسعة مجالها في المنظومة الفكرية الحديثة" [1]، ويتبيّن من هذا القول صعوبة تقديم تعريف دقيق للتداولية، ولقد أحصى هذا الناقد جملة من الأسباب التي وقف عندها وقفة طويلة، ويمكن إجمالها فيما يلي:

1 #السبب الأول:

يتعلّق بمفهوم لتداولية في حدّ ذاته، حيث يرى الناقد أن مفهوم التداولية "تتقاذفه مصادر معرفية عديدة"[2]، أي أنها خليط من الرؤى والأفكار التي قامت عليها التداولية، إضافة إلى أنها تعدّ ملتقى كثير من التصورات الفلسفية واللسانية، ذلك أنها تتداخل مع العديد من العلوم اللسانية والنظريات المعرفية: اللسانيات، الفلسفة، علم الاجتماع، علم النفس ولا تقف وتستقر عند أحد منها.

---

[1]- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة، سطيف، الجزائر، ط1، 2009،ص63

[2]- المرجع نفسه، ص63

2 السبب الثاني:

يعود لنشأتها حيث أردف قائلا: "لا وربما كان ذلك لنشأتها غير المستقرة أيضا" [1]، فمن المعلوم أن أي علم في عمومه يولد من خلال تراكمات متتالية، وكل علم له جذور ساهمت في بلورته قبل أن يضع لنفسه مقولات ومبادئ يسير عليها، وكذلك الحال بالنسبة للتداولية ما هي إلا مخاض للعلوم التي سبقتها، فكانت نشأتها غير مستقرة تتحاذ بها التيارات الفلسفية من جهة، والبحوث اللسانية والبلاغية من جهة أخرى، ضف إلى ذلك أن التداولية لم تكتمل بعد ولم تبلغ السن القانوني الذي يؤهلها لأن تكون علما لسانيا واضح المعالم باعتبارها آخر مولود للسانيات على حدّ تعبير النقاد والدارسين، فهي لم تصل إلى الذروة رغم ما حققته من نتائج مذهلة في جميع الميادين، وفي هذا الصدد يقول خليفة أبو جادي: "لاتساع حدودها بهذا الشكل، أقرّ العديد من الدارسين عدم وضوح معالمها" [2]، فمجال التداولية مجال رحب متشعّب الفروع، ساهم في بنائه عدد كبير من العلماء والدارسين باختلاف توجهاتهم وأفكارهم، ولهذا كانت التداولية تحت كنف العديد من النظريات والمبادئ والرؤى، وهذا ما جعلها درسا حيويا نشيطا.

3-السبب الثالث:

يكمن في المصطلح باعتباره العمود الذي يقوم عليه الخطاب النقدي، وفهم المصطلح يحيل بالضرورة إلى فهم واستيعاب الخطاب النقدي، وفي هذا المقام تحدّث الناقد عن هذا العائق الذي يقف في وجهه بسبب اتفاق النقاد على وضع مصطلح دقيق، حيث يقول: "ولعلّ أول صعوبة تصادف التعريف بالتداولية، تتمثل في الاستقرار على مصطلح قار يشمل مقولات ومجالاته العديدة" [3]، فاختلاف النقاد في التعاطي مع المصطلح

---

[1]- خليفة بوجادي، المرجع السابق، ص69

[2]- المرجع نفسه، ص67

[3]- خليفة بوجادي، المرجع السابق، ص63

الواحد ولّد عشرات المصطلحات للمفهوم الواحد، وكذلك الشأن بالنسبة لمصطلح pramatique وفي هذا السياق أورد بوجادي مجموع التسميات التي أطلقت على هذا المصطلح، فيقول: "تعدّدت التسميات العربية المقابلة للمصطلح الأجنبي Pramatique، وقبل البراغماتية والبراغماتيات البراجماتية والبراجماتيات، وليس بين هذه الاصطلاحات فرق يعدّها نقلا حرفيا للكلمة الأجنبية"[1].

وما يلاحظ على هذه المصطلحات الأجنبية أنها لا تخرج عن نقلها من صورتها الشكلية والصوتية كما هي واردة في لغتها الأجنبية، وهذا يدخل ضمن ما يسمى بالتعريف الذي هو أحد آليات صياغة المصطلح، وأضاف قائلا: "وقيل التداولية، المقامية، الوظيفية، السياقية، الذرائعية...وبين هذه التعبيرات–في الواقع– فروق لا تسمح باستعمالها مترادفة لتكون مقابلة للمصطلح الأجنبي"، ولعلّ هذا الاختلاف في تسمية المصطلح يعود لجملة من الأسباب وعلى رأسها اختلاف ثقافة النقاد ومشاربهم النقدية، طبيعة اللغة العربية التي تتميّز بخاصيتها في توليد المصطلحات على غرار اللغات الأخرى...الخ.

وفي ظل هذا التعدّد والتنوّع سواء أكان متعلقا بالمفاهيم التي تدور حول التداولية أم بالمصطلحات التي تصبّ في هذا الحقل المعرفي، عرض خليفة بوجادي مدونة تعريفات حيث يقول عنها: "وهي مدونة كثيفة وغنية تعكس التنوّع المعرفي الذي نشأ في الفكر التداولي"[2]، وأشار بوجادي إلى أنه اعتمد على التعريفات التي لا تسجل اختلافا كبيرا فيها بقدر ما تحيل على اتساع المفهوم، ذلك لأنها تقبل عددا كبيرا من الأفكار ذات مستويات ومشارب متفاوتة، كما وأنها نشأت تحت كنف العديد من النظريات وتداخلت مع العديد من العلوم الإنسانية، وفي هذا السياق يقول: "وبعد تفحّص العديد منها –التعريفات– التي

[1]– خليفة بوجادي، المرجع السابق، ص65

[2]– المرجع نفسه، ص67

تسجل بداية عدم تضاربها فيما بينها بقدر ما نبعث على اتساع المفهوم، وتنوّع التصوّرات وتعدّد المشارب إلى جانب إمكانية الأخذ على بعضها يظهر أننا أمام تداوليات"[1].

وإزاء هذه الكثرة من التعريفات التي قدّمت للتداولية، عمد الناقد خليفة بوجادي إلى تصنيفها في حقول ترتبط ب:

- تعريفات ترتبط بحقل نشأة التفكير التداولي:

لقد أفاد هذا الناقد في دراسته لمجمل التعريفات التي تصبّ في بحر التداولية من رصد أصلين إثنين لنشأة التفكير التداولي:

-الأصل الأول: جاء به "تشارلز موريس"، حيث "عدّها جزء من السيميائية وأحد مكوناتها تهتم بدراسة العلاقة بين العلامات وبين مستعمليها أو مفسريها (متكلم، سامع، قارئ، كاتب..." وتحديد ما يترتّب عن هذه العلامات"[2].

ويرى بوجادي أن هذا التعريف جاء بعد شرح موريس للفروع اللغوية الثلاثة، وهي على النحو التالي:[3]

-علاقة العلامات بالموضوع المعبّر عنها، وذلك بعدّ دلالي يهتم به علم الدلالة.

-علاقة العلامة بالناطقين بها، وبالمتلقي، وبالظواهر النفسية والحياتية والاجتماعية المرافقة لاستعمال العلامات وتوظيفها، وذلك هو البعد التداولي.

-علاقة العلامات فيما بينها، وذلك بعد تركيبي، يهتم به علم التراكيب.

وما يلاحظ على هذا التعريف حسب بوجادي أن "موريس" اهتم بالبعد الدلالي ووصفه في الرتبة الأولى، ويبرّر ذلك لارتباطه بطبيعة العلامة ذاتها، ثم يليه البعد التداولي وذلك لأن العلامة لا تميّز إلا عن طريق المتكلم وأخيرا البعد التركيبي.

---

[1]- خليفة بوجادي، المرجع السابق، ص67

[2]- المرجع نفسه، ص68

[3]- المرجع نفسه، ص68

-أما الأصل الثاني: لنشأة التداولية التي تشير إليه التعريفات التي تنطوي تحت لواء التداولية، حسب هذا الناقد فنعود إلى التعريف الذي جاء به "فليت بلانشيه" حيث جعل: "فعل فلسفة اللغة العادية لدى أوستن وتلميذه سورل نواة لتأسيس التداولية"[1]. فبالرغم من أن "موريس" هو من أطلق مصطلح التداولية، إلا أن البحث فيها لم تتّضح معالمه ولم ترق إجراءاتها إلى العملية إلا بمجيء الفيلسوف "جون أوستين" وأكمل فيها بعد تلميذه "سورل" مساعي وأفكار أستاذه، فكانت البداية الحقيقية لتطور التفكير التداولي بنظرية أفعال الكلام التي جاء بها "أوستين" وأحكم أسسها المنهجية "سورل"، وفي هذا الشأن يستدلّ بوجادي بما ذهب إليه الناقد "دومينك مانقونو" في كتابه "تحليل الخطاب، حيث يقول: "ويحدّد مصدرها –التداولية– في التفكير الأنجلو سكسوني انطلاقا من إشكالية أفعال الكلام التي طوّرت التفكير في آليات معالجة اللغة، الحجاج، أنواع الخطاب..." [2] ، وبها نشأت نظرية أفعال الكلام بين أحضان فلسفة اللغة العادية، وجاءت بعدها العديد من النظريات كنظرية الاستلزام الحواري والحجاج...الخ، وهذا التنوّع أدى إلى ثراء الدرس التداولي.

- **تعريفات ترتبط بحقل موضوع التداولية ووظيفتها:**

يرى خليفة بوجادي أن مجمل التعريفات التي تصبّ في حقل موضوع التداولية ووظيفتها تنطلق من مبدأ أن لسانيات القرن العشرين اهتمت بدراسة اللغة وحدها كما اهتمت بالخطاب[3].

فبالرغم من أن "دي سويسر" باعتباره أن اللسانيات هو المؤسس الفعلي لها وصاحب مقولة: "دراسة اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها"، فإن الدراسات لم تقف عند هذا الحد بل

---

[1]– خليفة بوجادي، المرجع السابق، ص68

[2]– المرجع نفسه، ص68

[3]– المرجع نفسه، ص68

هناك تجاوز هذه المقولة كالمنهج التداولي، وهنا أشار الناقد "بوجادي" إلى أن جلّ التعريفات تتفق على أن التداولية اهتمت بشروط الخطاب، وحاولت شرح سياق الحال والمقام، ورصد مقاصد المتكلم، وهذا هو الأمر الذي تضعه التداولية نصب عينها ويمثل موضوعا لها[1].

وفي سياق حديث الناقد "بوجادي" عن التعريف التي ترتبط بحقل موضوع التداولية ووظيفتها، وأورد جملة من التعريفات التي تطرّق إليها "فيليب بلاشيه" في كتابه "التداولية من أوستين إلى غوفمان" ليستدل بها عن موضوع التداولية الذي يتمحور أساسا في دراسة استكمال اللغة في الخطاب ووظيفتها التي تكمن في البحث عن كيفية استعمال اللغة في السياقات المختلفة، وذلك من أجل تحقيق غرض تواصلي محدّد.

- **تعريفات مرتبطة بجانب التواصل والأداء:**

وفي محاولة "خليفة بوجادي" وضع حدّ يترجم انشغالات التداولية لما هي عليه من حقل شامل وواسع أخذ من كل علم بطرف، تطرّق إلى رصد تعريفات ترتبط بحقل التواصل والأداء أيضا على حد تعبيري، وهذا انطلاقا من كون التداولية في مفهومها العام تعنى بدراسة اللغة أثناء الاستعمال، أي تهتم بالمتكلم ومقاصده وغايته من الخطاب، وكذا تهتم بالسامع أو المتلقّي وأحواله والعلاقة القائمة بين هذين الطرفين، وهذا يتجلّى بوضوح في قول "بوجادي": "لأن التداولية تقوم على دراسة استعمال اللغة، فاهتمامها في مجموع تعريفات هذا الحقل ينصب على دراسة العلاقة بين المتكلم والسامع، بكل ما يعتري هذه العلاقة من ملابسات وشروط مختلفة، حيث تدرس كل العلاقات بين المنطوقات اللغوية وعمليات الاتصال والتفاعل"[2] .

---

[1]– خليفة بوجادي، المرجع السابق، ص68

[2]– المرجع نفسه، ص70

انطلاقا من هذا المفهوم، فإن التداولية ترتبط بدراسة اللغة وهي تعمل وتولي اهتماما كبيرا بالمتكلم والسامع، أي تهتم بأقطاب العملية التواصلية إلى جانب اهتمامها أيضا بالظروف الخارجية المحيطة بهذه العملية التواصلية، بغية تحقيق التواصل وكذا معرفة مراد المتكلم والمقصد من خطابه، وفي هذا الصدد يقول أيضا: "فموضوعنا –إذا– هو التواصل البشري المعتمد على دراسة المقام والشروط المناسبة لأداء الحديث" [1]، ومنه فإن موضوع التداولية حسبه مرتبط بالعلاقات التواصلية البشرية في العالم الخارجي، وما يرفق بها من متكلم ومستمع وسياق أو مقام لأداء الخطاب المقصود.

- **تعريفات مرتبطة بجانب علاقة التداولية بعلوم أخرى**

تناول "بوجادي" في هذا المقام علاقة التداولية بالعلوم الأخرى، وذلك انطلاقا من اعتبار أن التداولية تعدّ الخيط الجامع أو حلقة وصل بين علوم عدة، فهي تجمع بين اللسانيات والفلسفة وعلم النفس المعرفي، وعلم الاجتماع...وغيرها من جهة، ومن جهة أخرى بين دراسة الصيغ اللغوية أي اللغة بحد ذاتها ومستعملي هذه اللغة من مرسل ومرسل إليه وبالتالي فإن تعدّد مشارب التداولية ومصادرها هو ما يفرض رصد بعض المفاهيم الكبرى التي يقوم عليها هذا الحقل المعرفي، انطلاقا من هذه النقطة أدرج "بوجادي" ترابط التداولية باللسانيات (ثنائية اللغة والكلام)، وكذا تعريفات تربط التداولية بعلم التواصل، وفي هذا الصدد يقول: "ومبعث توسيعها لعملية التواصل هو نشأتها غير القارة في مصدر معيّن من مصادر المعرفة الإنسانية" [2] .

انطلاقا من هذا القول، يرى بوجادي أن اهتمام التداولية بدراسة العملية التواصلية وأقطابها (الكلام والسامع) والظروف المحيطة بهذه العملية التواصلية راجع إلى تعدّد مصادرها التي ترتبط بحقل المعرفة الإنسانية.

---

[1]– خليفة بوجادي، المرجع السابق، ص70

[2]– المرجع نفسه، ص73

ب-في البيئة العربية:

1 في معاجم الألفاظ:

استعان خليفة بوجادي في تقديم تعريف لمصطلح التداولية بجملة من المعاجم اللغوية القديمة ك "قايس لابن فارس"، ويرى أن هذا المصطلح يرجع إلى مادة دَوَلَ، ومدار هذا اللفظ لغة عند "ابن فارس" هو: التناقل والتجوّل، بعد أن كان مستقرا في موضوع ومنسوبا إليه، وقد اكتسب مفهوم التحوّل والتناقل من الصيغة الصرفية (تفاعل) الدالة على تعدد حال الشيء، كما ينتقل المال من هذا إلى ذاك، أو الغلبة في الحرب من هؤلاء إلى هؤلاء[1].

وبمعنى الناقد "بوجادي" في عرضه المفاهيم اللغوية لهذا المصطلح، ويرى أن المعاجم الأخرى "كأساس البلاغة للزمخشري" لا تكاد تخرج هذه الدلالات أي التناقل والتحوّل والدوران.

واستنادا إلى المفاهيم اللغوية التي وقف عندها هذا الناقد، خلص إلى أن من دلالات لفظ (تحوّل) ما يلي:[2]

-الاسترخاء للبطن بعد أن كان في حال أخرى غيرها (الدال البطن).
-التجوّل من مكان إلى مكان (القو)م.
-التناقل بين أيدي هؤلاء إلى أيدي هؤلاء (المال).
-الانتقال من حال إلى حال (الحرب).

[1]- خليفة بوجادي، المرجع السابق، ص147
[2]- المرجع نفسه، ص148

ويرى "بوجادي" أن الدلالات التي تنبثق عن هذا المفهوم –التداولية– بالنسبة إلى اللغة حيث أشار إلى التقاطع الحاصل بين المفهوم اللغوي للتداولية وبين اللغة في النقاط التالية:[1]

- التناقل والتجوّل في المال أو الحرب بما يحقّق الملكة أو الغلبة: وكذلك اللغة تظهر آثار مستخدميها وكأنهم مالكون لها، وتبدو العملية في الحديث بينهم، وكأن اللغة نوع من المساجلة أي المباراة الكلامية بين طرفين يبدي كل منهما مهاراته اللغوية من أجل تحقيق على الخصم.
- الاشتراك في تحقيق الفعل: وكذلك اللغة بمعناها الاجتماعي، حيث يستخدم الشيء الواحد من قبل الجماعة، فالتداولية تهدف إلى التواصل الاجتماعي، وهو الهدف نفسه الذي تسعى إليه اللغة، ولهذا وصفت بأنها مؤسسة اجتماعية.

2 في المفهوم الاصطلاحي:

لقد خصّ "خليفة بوجادي" جزء في كتابه هذا (في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم)، تحدّث عن تلقّي التداولية في البيئة العربية أو لنقل ترجمة التداولية كمصطلح في العالم العربي، وهذا في قوله: "تأسيسا على المفهوم (pragmatique) في الدرس اللساني الغربي الحديث، وهو دراسة اللغة في حال الاستعمال، أي حينما تكون متداولة بين مستخدميها، وقد اختار (طه عبد الرحمان) المصطلح التداوليات مقابلا ل Pragmatique"[2].

ويتضح من خلال هذا القول تسطير بوجادي لرؤية "طه عبد الرحمان" في وضع المصطلح العربي المقابل للمصطلح الأجنبي والمطابق لمفهوم هذا الحقل المعرفي.

---

[1]– خليفة بوجادي، المرجع السابق، ص151

[2]– المرجع نفسه، ص151

وانطلاقا من كون المصطلحات لها حقل مفهومي، أدرج "بوجادي" جملة من المفاهيم التي تعتبر وتعكس انشغالات واهتمامات هذا الميدان العلمي، بحيث تباينت هذه المفاهيم بتباين واضعيها ومشاربهم النقدية في العربي ابتداء من "طه عبد الرحمان" وصولا إلى أحمد المتوكل.

أ-اللسانيات البنيوية:

تقوم الفكرة البنيوية على "أن القضية الأساسية عند البنيوية هي أن كل اللغة، كل النصوص، بناء المعنى مأخوذ من معجم ليس لمفرداته معان خارج البناء الذي يضدها" [1] وينظر إلى النص من خلال هذا البناء بدءا من الجزء إلى الكل من الفونيمات مثلا إلى الوحدات الأكبر (الكلمات)، ثم الأكبر (الجمل) وهكذا، كما أنها تلحّ على الوظيفة الاجتماعية للغة، وتميّز بين الظواهر التاريخية لها والخصائص المميّزة للنظام اللغوي في لحظة زمنية معينة.

-دي سويسر وعلم اللغة:

قدّم "دي سويسر" أول تصوّر في دراسة اللغة، حين عدّها نظام من الإشارات تعبّر عن الأفكار، وبذلك صارت لها أهمية لم تكن تتميّز بها من قبل.

-مفهوم الجديد للبنية: استطاع أن يوضّح بأن لها مادة تختلف عن مادة العلوم الأخرى، نحو الفلسفة والتاريخ وغيرها، فهي مادة مستقلة وموضوع لعلم مستقل[2].

-خلفة براغ:

تعدّ "خفة براغ" أولى المدارس التي تجلّت فيها أفكار "دي سويسر" وأنشطتها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتيارات اللسانية الغربية والروسية المعاصر، وبعض أعضائها من

[1]- خليفة بوجادي، المرجع السابق، ص15

[2]- المرجع نفسه، ص18

الشكلانيين الروس، حيث شملت عددا من الشبان التشيك وباحثين ألمان، فضلا عن لسانيين شبان من روسيا، نحو "كماروفيسكي، إينغرت وفاشيك وبنفنست Benveniste ومارتيني الفرنسيين، وبوهلر الألماني وغيرهم[1].

-الجلوسيماتيكية أو السويسرية الحديثة:

هي اتجاه لساني برز في (كوبنهاجن)، تمثله أعمال (هيلمسليفا) وزميله (بروندال) الذي يعاتمد إجراءات المنطق الرمزي في تفسير المادة اللغوية، حيث اجتهد الإثنان في دراسة علمية اللغة وجميع علوم الإنسان بعدها أنظمة ثائين على الأساليب القديمة لدراسة اللغة بمصطلحات جديدة علمية بعيدة على الفلسفة، متميزة بالتجريد[2].

-الوصفية الأمريكية والتحليل:

اللسانيات الأمريكية تشترك مع اللسانيات الأوروبية في هيمنة الدراسة الوصفية (الآنية) على اللغة، ولكنهما تختلفان في الدوافع وموضوع الدراسة والمنهج، ولقد برزت في أمريكا أعمال ثلاثة أعلام مثلوا الوصفية الأمريكية، وهم: (فراتز بواس)، (إدوارد ساپير)، (ليونارد بلومفيلد)[3].

ب-اللسانيات ما بعد البنيوية:

قبل الحديث عن تطوّر اللسانيات من الاتجاهات البنيوية إلى ما بعدها، ينبغي الإشارة إلى أن المتتّبع لدراسة اللغة عموما، يجدها ناشئة غالبا من الحقل الفلسفي أو

[1]- خليفة بوجادي، المرجع السابق، ص21

[2]- المرجع نفسه، ص25

[3]- المرجع نفسه، ص27

الحقل الديني تلك كانت ميزة الدرس اللغوي قبل سويسر، حيث شاءت البحوث اللغوية ضمن القضايا الفلسفية أو الدينية[1].

ج-التوليدية التحويلية وعقلانية دراسة اللغة:

إنها مدرسة لم تسلم من انتقادات، حيث تعاملت في نموذجها التحليلي للغة مع لغة مثالية، وأبنية مثالية، في مواقف مثالية، وهو النقد الذي ستوجهه الاتجاهات الوظيفية والاجتماعية في دراسة اللغة.

د-اللسانيات النصية وتحليل الخطاب:

تهتم اللسانيات النصية بدراسة أبنية النص المختلفة، ضمن تأثيرات وظائفها، حيث تكشف عن الخصائص المشتركة بين الأشكال اللغوية وبين أوجه اتصاله.

ه-اللسانيات التداولية:

يعدّ هذا الاتجاه امتدادا لما أرساه "بيرس" في ق 19، حيث صاغه Prag Maticisme عام 1905، ثم عدّل مفاهيمه "وليم جيمس"، وقوامه أن قيمة الأفكار المجردة تقاس بمدى انطباقها على الواقع وصياغتها عمليا، ثم سرعان ما صارت هذه الأخيرة مميّزة للثقافة الأمريكية الحديثة بشكل عام، وهي تسمح بالنظر إلى عالم يموج بالحياة والنشاط، بعيدا عن العالم المصطنع الذي يتخيله الفيلسوف المثالي[2].

و- أفعال الكلام:

وهي الفكرة الأولى التي نشأت منها اللسانيات التداولية، ومن أهم مراجعها بل يمكن التأريخ منها للتداولية، حيث ارتبطت اللغة بإنجازها الفعلي في الواقع، وهي تسمية

[1]- خليفة بوجادي، المرجع السابق، ص32

[2]- المرجع نفسه، ص44

اقترحت في سنوات الستينات من أوستين، استأنفت من طرف "سول" قبل أن تكون مقبولة من طرف كل اللسانيين الذين يعتدّون بالنظرية الملفوظية[1].

ن-الملفوظية:

هي اتجاه جديد في دراسة اللغة، يوسّع من مجال اللسانيات السويسرية التي تعدّ في نظرها "لسانيات غير ملفوظية" وتطورت مع "بنفست" وتابعه، متطلعة إلى تطوير جاد للثنائية السويسرية (لسان، كلام) ومستندة إلى مفاهيم التداولية الجديدة في شرح علاقة اللغة بالمتكلم ولذلك عدّت تيارا موازيا في نشأته للتداولية، إن لم يكن مندمجا فيه .

ل-الحجاج:

هو حسب المعجم الفلسفي سلسلة من الأدلة، تفضي إلى نتيجة واحدة، وهو طريقة عرض الأدلة وتقديمها.

م-التفاعلية والسياق:

موضوع التفاعل هو أحد القضايا الفلسفية اللغوية الحديثة التي أنشأت التداولية عرض له فلاسفة اللغة وهم يميّزون بين الفعل والعمل.

مفهوم البلاغة:

حتما تعرّف البلاغة حديثا أنها لسانيات ذهنية عامة، بوصفها تأملا في اللغة والفكر وتتعلق ب (كل اللغة)، ذلك أنها تنظر إلى اللغة نظرة متكاملة لا يستقل فيها الشكل عن المضمون، ولا المعنى عن ظروف الاتصال ومقاصد المتكلمين[2].

مفهوم الحذف:

---

[1]- خليفة بوجادي، المرجع السابق، ص69

[2]- المرجع نفسه، ص157

هو "حذف بعض الكلام للدلالة عليه"، ويسمى أيضا الاكتفاء، وهو ليس مرتبط بنص الخلايا وحده، بقدر ما يتعلق بالسامع وعلاقته بالخطاب، وكثيرا ما تميل إليه اللغات، لكن ما يمكن للسامع أن يفهمه اعتمادا على القرائن المصاحبة، وتلك هي شروطه التي وضعها البلاغيون والنحاة، وهي مرتبطة بمدى حضور السامع في العملية الإبلاغية ومعرفته بمواطن الحذف والقرائن الدالة على المحذوفات، نحو الشروط التي أوضحها "ابن حفي" الحذف الصفة، حيث اشترط له دليلا من اللفظ أو من الحال وإلا لا يجوز حذفها، نحو شهادة الحال واعتبارات السياق والظروف المحيطة بالكلام[1].

مفهوم الالتفاف:

الالتفاف من البديع ومحاسن الكلام، وهو مأخوذ من التفات الإنسان عن يمينه وشماله، ولا يبدو أثره على السامع، حين يدرك انتقال الخطاب من أسلوب إلى آخر ومن حال إلى حال، لذلك فهو مرتبط به، ويحفل بكثير من القيم التداولية لما له من تأثير على السامع على نحو ما يوضح القروني: "إن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب، كان ذلك أحسن نظرية (تحديد) لنشاط السامع، وأكثر إيقاظا للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد"[2].

أسلوب القصر:

مفهوم القصر: وهو من علم المعاني، أحد الموضوعات البلاغية التي تهتم في مباحثها بالسامع، وموقفه من الخطاب، ومعناه يرجع إلى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان كقولك: "زيد شاعر لا منجم، لمن يعتقده شاعرا ومنجما"، يندرج ضمن الاهتمامات التداولية في الدرس العربي القديم، إضافة إلى اهتمامه بالسامع أيضا في كثير

[1]- خليفة بوجادي، المرجع السابق، ص182

[2]- المرجع نفسه، ص181

من طرقه التي فصلتها كتب البلاغة، حيث تتعدّد بتعدّد أحواله، وتتنوّع بتنوّع الأغراض التي يتوخاها المتكلم في السامع[1].

مفهوم الحال:

مفهوم الحال لا يختلف عن مفهوم المقام "الذي يشمل مجموعة الاعتبارات والظروف والملابسات المحيطة بالنشاط اللغوي، وتؤثر فيه، بحيث لا تتجلى دلالة الكلام إلا في ظلها ومقتضى الحال مختلف باختلاف مقامات الكلام، من مقام التنكير إلى مقام التعريف، ومن مقام الإطلاق إلى مقام التقييد، ومن مقام التقديم إلى مقام التأخير وغيرها من المقامات التي يتحدّد بها شكل الخطاب ليكون مطابقا لمقتضى حال استخدامه"[2].

الإنشاء والخبر:

مفهوم الخبر: فالخبر ما احتمل الصدق أو الكذب بالنظر إلى درجة مطابقته للخارج أو مخالفته[3].

مفهوم الإنشاء:

فلا يرتبط مفهومه بالصدق والكذب، ويتميّز بأن مدلوله يتحقّق بمجرد النطق به والطلب منه "ما يستدعي مطلوب غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل"[4].

مفهوم الإيقاعيات

وهي التي يكون إيقاع الفعل فيها مقارنا للفظة في الوجود، وتشمل أفعال البيعوالشراع والهبة، والوصية، والوقف، والتنازل عن الحق، والزواج، والطلاق، والإقرار، والقذف، والوكالة وهذه كلها يقع الفعل بمجرد النطق بها.

---

[1]– خليفة بوجادي، المرجع السابق، ص187

[2]– المرجع نفسه، ص193

[3]– المرجع نفسه، ص200

[4]– المرجع نفسه، ص201

مفهوم الطلبيات:

تشمل كل الأفعال الدالة على الطلب بغض النظر عن صيغها، نحو: أمرتك، أوجبت عليك، فرضت، قضيت، وعدّها الغزالي أوامر بقوله: "وهذه الألفاظ الدالة على معنى الأمر تسمى أمرا"[1].

الإخباريات:

تشمل الأفعال التي تصف الوقائع والأحداث في العالم الخارجي، وتنقل أحوالها نقلا أمينا.

الالتزاميات:

هي أفعال يقصد بها المتكلم الالتزام طوعا بفعل شيء، نحو أفعال الوعد، الوعيد، المعاهدة، الضمان، الإنذار، وغيرها، فهي مرتبطة بالمتكلم.

التعبيرات:

تشمل الأفعال التي يعبّر بها المتكلم عن وجدانه ومشاعره، في حالاته النفسية المختلفة في سرور ورضا وغضب وحزن، إلى جانب أفعال الشكر والاعتذار والمواساة والحسرة والشوق[2].

مفهوم اللغة:

وهي موضوع النحو، تقوم على مفاهيم الاستعمال والتداول، والتفاعل في نظرهم يميّز سلوك الإنسان من غيره، وعرّفوه بأنه: "سلسلة من الأحداث يكون فيها عدّة أشخاص هم المعنيون بوصفهم فاعلين غير متزامنين".

الوظائف التداولية:

---

[1]– خليفة بوجادي، المرجع السابق، ص213

[2]– المرجع نفسه، ص214

عرّفت الوظائف التداولية ضمن المدونة الاصطلاحية للدرس التداولي عموما، وهي امتداد لبحوث وظائف اللغة السابقة، وتلخص مفهومها في هذا المقام، في تجديد مكونات الجملة بالنظر إلى البنية الإخبارية والمعلوماتية، مع ربطها بالطبقات المقامية المحتمل أن تنجز فيها، فهي إذا وظائف مرتبطة بالسياق والمقام، ومدى إنجازية اللغة في واقع التواصل[1].

مفهوم النحو الوظيفي:

يعدّ أهم رافد للدرس التداولي، إلى جانب الفلسفة والنظريات اللسانية الحديثة، بل إن من الدارسين من جعل (الوظيفة) في عموم معناها، تقابل (التداولية) من مبدأ أن خصائص بنيات اللغات الطبيعية تتحدّد من ظروف استعمالها، كما أن النحو الوظيفي المقترح من "سيمون دبك" في السبعينات يجمع بين المقولات النحوية المعروفة، وبين ما عرضته نظرية أفعال الكلام[2].

مفهوم التعلم:

مهمة التلقين لتحصيل كفاءة، إلى مهمة تحصيل الأداء بتوفير حاجات المتعلم والاقتصار على تعليمه ما يحتاج إليه، والاستغناء عما لا يحتاج إليه من أساليب وشواهد تثقل ذهنه، كما أن البحوث التداولية أسهمت في مراجعة مناهج التعليم، ونماذج الاختبارات والتمارين وفق الظروف السابقة، وعدّت البعد التداولي للغة (ممارستها واقعا) أحد أهداف العملية التعليمية[3].

---

[1]– خليفة بوجادي، المرجع السابق، ص88

[2]– المرجع نفسه، ص126

[3]– المرجع نفسه، ص133

المبحث الثالث: رأي بوجادي في القضايا التداولية التي أوردها العرب القدامى (من خلال كتابه)

إن التداولية علم شأنه شأن باقي العلوم، أخذ حصته من الدراسة والتحليل والتمحيص وحتى محاولة التأصيل في تراثنا العربي، وسنتحدث بشكل مفصل عن رأي "خليفة بوجادي" في القضايا التداولية، التي أوردها العرب القدامى من خلال كتابه هذا "في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس القديم".

التداولية والبلاغة العربية:

تتقاطع التداولية العربية القديمة واللسانيات التداولية العربية في العديد من القضايا التي تجمع بين انشغالاتها واهتماماتها، وسنتطرق في هذا العنصر إلى عرض بعض القضايا من وجهة نظر هذا الناقد.

- **في البلاغة العربية والاتصال:**

"ربط بوجادي تغير التداولية أو لنقل صورة التداولية في الدرس العربي القديم من ناحية اهتماماتها وانشغالاتها كعلم بطريقة عملية النحو والبلاغة والفقه والأصول والتفسير، حيث عبّر عن هذا بتصريح هذا اللفظ في قوله: "وإذا نظرنا إلى علوم تراثنا العربي من نحو بلاغة، فقه وأصول، تفسير وقراءات بعدها وعدّة متكاملة في دراسة اللغة، يمكن أن نميّز بين اتجاهاتها ما يهتم بوجه استعمال اللغة، وما يتصل بها من قرائن غير لفظية، نحو منزلة المتكلم وعلاقته بالسامع، وحالة كل منهما النفسية، الاجتماعية والأدائية"[1]. ومنه فإن دراسة اللغة أثناء الاستعمال شكل عنوان بالخط العربي لاهتمامات

[1]– خليفة بوجادي، المرجع السابق، ص153

كل هذه العلوم السالف ذكرها في القول أعلاه، وكذا التداولية وهو ما يعدّ نقطه التقاطع أو الخيط الرابط بينهما.

تتمثل بؤرة اهتمام واشتغال علماء العرب بالنواحي أو الجوانب التداولية في التراث العربي في علوم عدّة (البلاغة، النحو، أصول الفقه)، حيث تعدّ البلاغة العربية من أرقى الأشكال وأهم العلوم التي سال عليها كثير من الحبر الذي عكس جهود النقاد وعلماء اللغة في القديم فقد كان الاشتغال على جوهر ما قدّمه هذا الموروث النقد البلاغي في العصر الحديث وفق رؤية مختلفة ومتباينة بتباين النقاد والدارسين، ساهم في ظهور العديد من الأبحاث والدراسات في هذا المجال، بحيث كان للتداولية حظ وافر في هذا العصر في محاولة إثبات وجودها بين طيات أو في فحوى انشغالات هذا الفرع المعرفي –البلاغة العربية– من قبل النقاد، وذلك انطلاقا من كون البلاغة تهتم بالمقام الذي قيل فيه الخطاب، وكذا صاحب الخطاب ومتلقيه...، وبذلك فهي تهتم بالتواصل شأنها شأن التداولية.

حيث يقول في هذا الصدد "بوجادي" : "من أهم العلوم المكتملة في الدرس العربي القديم البلاغة، إذ يمثل علما للاتصال، يتناول كل ما يرتبط باستعمال اللغة وممارستها، من دون أن نستثني في ذلك شيئا مما له علاقة بالتواصل...وتعدّ البلاغة أحسن ما يتناول إبراز العلاقات التداولية في اللغة"، إذ أن البلاغة انطلاقا من هذا القول تمثل علما واصليا يهتم بعلاقات الاتصال القائمة بين المتكلم والمستمع، وتستخدم اللغة عن طريق توظيف الفعل اللغوي في خدمة سياق معيّن.

- **مفهوم البلاغة والوصول إلى المخاطب:**

قبل تقديم "بوجادي" لمفهوم البلاغة، أشار إلى أن الدارسين المحدثين درسوا العلاقة بين البلاغة والاتصال، ويرى بأنهم خرجوا بنتيجة واحدة، وذلك بمجرد إعطاء تعريف لكل منهما، أي البلاغة والاتصال، حيث يقول: "انطلاقا من أن البلاغة من الإبلاغ، وهذا

لا يختلف عن مفهوم الاتصال الذي هو إبلاغ أيضا" [1]، فإذا عدنا إلى الجذر اللغوي للبلاغة نجده ينحصر في (بلغ، يبلغ، بلوغا)، وهذا يقترن مباشرة بلفظ آخر وهو (الوصول الإيصال، التواصل).

وقد ناقش هذا الناقد البعد التداولي للبلاغة بالتفاته إلى مفهومها، حيث يقول: "فالدلالة العامة لها هي الانتماء، الوصول، والبلوغ، وهي بهذه الدلالة لا تختلف عن مفهوم الاتصال والإبلاغ، بل إنها تقتضي مفهوم التواصل ذاته"[2].

والتواصل والإبلاغ بالنسبة للتداولية، هو نتاج جهد مشترك بين المتكلم والمتلقّي فالأول يسعى إلى التعبير عن مقاصده، والثاني يحاول فهم فحوى رسالة المتكلم.

أما المفهوم الاصطلاحي للبلاغة، فلا يختلف عن مفهومها اللغوي وفق هذا العدد يقول: "أما ما ورد في مفهومها الاصطلاحي عند علماء العربية، فهو لا يختلف عن هذه الدلالات العامة التي يحيل إليها المعنى اللغوي، وتتحدّد في البلوغ الذي معناه الوصول والانتهاء إلى نفوس المتخاطبين" [3]، أي لكي يصل المتكلم إلى نفس المخاطب عليه أن يمتلك كفاءة لغوية وتواصلية تمكنه من إيصال مقصده ومراده إلى مخاطبه بطريقة صحيحة.

ومن خلال ما سبق عرضه عن مفهوم البلاغة والوصول إلى المخاطب، ينتهي "خليفة بوجادي" إلى القول أن: "لها بهذا المفهوم مجالات مشتركة مع ما تتناوله التداولية وتعمل كثيرا من القيم التداولية في دراسة اللغة"[4]، ويلاحظ من هذا القول أن الناقد يقرّ بأن القدماء

---

[1]- خليفة بوجادي، المرجع السابق، ص157

[2]- المرجع نفسه، ص158

[3]- المرجع نفسه، ص159

[4]- المرجع نفسه، ص162

في تحليلاتهم البلاغية عرفوا جوانب تداولية هامة، كالمقام والسياق، ومراعاة كل من ظروف المستمع والمتكلم والقصد...، وبهذا تكون مشبوهة في تراثنا العربي.

- **أشكال التداولية في البلاغة العربية:**

استنادا إلى ما قيل سابقا عن البلاغة التي تشترك في مفهومها مع التداولية، عمد "بوجادي" إلى عرض قضايا البلاغة العربية التي لها وشائج قربى مع قضايا التداولية مركّزا على الأشكال الثلاثة التي تساهم في تحريك وقود العملية التواصلية وهي:

-تداولية المتكلم في البلاغة العربية.

-تداولية المخاطب في البلاغة العربية.

-تداولية الخطاب في البلاغة العربية.

وسنتطرق إلى الأشكال الثلاثة المذكورة آنفا ولكن بشكل موسّع كما عرضها الناقد "بوجادي" في محاولة منه لرصد نقاط الائتلاف بين البلاغة والتداولية كما يلي:

1-المتكلم:

لا أحد ينكر أن المتكلم طرف أساس في العملية التواصلية، لهذا فقد أبدى المشروع البلاغي عناية فائقة اتجاه هذا العنصر التخاطبي، وأكّد العرب القدماء في أكثر من موضع على مكانة المتكلم بوصفه أحد أهم الفاعلين في الخطاب، ومنتج هذا الأخير، وهذا الأمر الذي يؤكده الناقد "بوجادي" في معرض حديثه عن دور المتكلم في البلاغة العربية، وذلك بقوله: "للمتكلم دور بارز في البلاغة العربية القديمة بوصفه منتج الخطاب وباعثه، ولأنه وحده الذي يستطيع تحديد الدلالات ومقاصدها، بل إن المعنى في كثير من الحالات مرتبط بما ينويه وما يقصده"[1]، وقد ظفر المتكلم بهذه الأهمية من لدن البلاغة وجلّ علوم العرب

[1]- خليفة بوجادي، المرجع السابق، ص163

باعتباره أحد أهم أركان العمل التواصلي، ليس هذا فقط، بل إن وصول المعاني إلى أذهان المستمعين يقف على امتلاك المتكلم للكفاءة والقدرة على التعبير على المعنى المطلوب بالصورة اللازمة، أي أن البلاغة العربية قد أولت المتكلم عناية خاصة، ليس فقط البلاغة بل في معظم علوم العرب، وهذا ما يؤكده لنا الناقد في قوله: "أما الدرس العربي عموما والبلاغي بشكل خاص، فقد قام من بدايته على الاعتداد بمجموع العناصر المساهمة في تشكيل الدلالة بما فيها المتكلم" [1]. وهذه نقطة تصبّ في صالح التراث العربي، وتؤكد في العديد من المرات أنه كان تراثنا غنيا بالعلوم والمعارف.

ولعلّ التفات هذا الناقد إلى هذه المسألة لم يكن عبثا، بل يحاول في كل مرة مدّ حسن التواصل بين البلاغة العربية القديمة والتداولية الغربية الحديثة، وذلك من خلال استحلاء مظاهر العناية بالمتكلم في البلاغة العربية، ويثبت بذلك في أكثر من موضع نقاط التلاقي بينهما، وسنحاول رصد أهمّ الجوانب التي غيّر بها علماء البلاغة في نظريتهم للمتكلم من خلال ما يلي:

- **مما يحتاج إليه المتكلم بعده منتج الخطاب:**

تقع عليه عائق مسؤولية تأليف الخطاب، لهذا كان لابد من توفّر جملة من الشروط فيه كي يستقيم الخطاب من جهة، وليحقّق الأغراض من هذا الخطاب من جهة أخرى، وفي رحاب هذا الطرح أورد "بوجادي" قول "ابن الأثير" في كتابه المرسوم ب "المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر" معرفة اللغة مما تداول استعماله [2]، أي أن المتكلم تبعا لهذا القول ملزم بمعرفة اللغة التي يتحدث بها غيره، فيختار الألفاظ التي تكون شائعة ومتداولة بين الناس ليبتعد عن الغرابة أو ما يسميه علماء العرب باللحن أو الخطأ.

---

[1]– خليفة بوجادي، المرجع السابق، ص164

[2]– المرجع نفسه، ص164

- **حال المتكلم:**

إن الحديث عن حال المتكلم، يقود إلى الحديث عن جملة من العناصر التي يتشكل منها العنصر التخاطبي، والتي لا شك وأنها تساهم في تشكيل القصد والدلالة، يقول الناقد "بوجادي": "كثيرا ما يرتبط الدلالة والقصد بحال المتكلم التي تحاكي الملابسات التي يكون فيها"[1]. ويتضح من هذا القول أن من بين الأمور التي لا غنى عنها في الكشف عن معنى الخطاب هي حال المتكلم أثناء التلفظ بالخطاب.

- **ظاهرة الخبر والإنشاء:**

وقد كان لظاهرة الخبر والإنشاء اهتمام بالمتكلم، ويظهر ذلك على حسب "بوجادي" في تمييز العسكري بين السؤال والاستفهام، وبين الخبر والأمر، حيث يقول: "فتعريف الأساليب جميعا قائم على المتكلم وموقفه من الخطاب، فلا يعدّ مستفهما إلا إذا طلب الفهم، ولا سائلا إلا إذا سأل عمّا يعلمه، ولا مخبرا إلا عن نفسه، أو غيره، بخلاف الأمر، حيث لا يكون إلا لغيره لا لنفسه" [2] أي الأساليب الخبرية والإنشائية بكل أنواعها وتفرعاتها، وتقوم على المتكلم باعتباره صاحب القول ومنتج الخطاب.

- **المقصدية (القصد في الكلام):**

يعدّ مفهوم القصد من بين المفاهيم التي اشتغلت عليها الدراسات اللغوية العربية والغربية على حد سواء قديما وحديثا، وذلك لما له من دور في فهم النص القرآني، ولكن هذا لا يعني أنه لم تكن للبلاغيين يد في معالجة موضوع القصد بل أسالوا الحبر فيه، شأنهم شأن باقي العلوم العربية، حتى وإن تناولوه بدرجات متفاوتة، وهذا ما ذهب إليه

[1]– خليفة بوجادي، المرجع السابق، ص165

[2]– المرجع نفسه، ص164

"بوجادي" حين قال: "وقد تناوله –القصد–القدماء على اختلاف مفاهيمهم واختصاصاتهم"[1]، فغدوه الغرض الأساسي الذي يوجهه المتكلم، والفائدة التي يريد تحقيقها من وراء هذا الخطاب، فلو غيّبت المقاصد من الخطاب أصبح أشلاء بدون معنى، وتجرّدت اللغة من وظيفتها بل الوظائف التي تسعى إلى تحقيقها.

2-المخاطب:

يحظى السامع في العملية الإبلاغية في الدرس البلاغي العربي القديم بأهمية لا تقلّ عن أهمية المتكلم، ولئن كان المتكلم هو منشئ الخطاب ومنتجه، ويسمه بكثير ممّا يميّزه متكلما عن الآخرين، فإن السامع هو من ينشأ له الخطاب، ومن أجله مشارك في إنتاج الخطاب مشاركة فعّالة، وإن لم تكن مباشرة، فالمتكلم حين يراعي مقام الخطاب، وأحوال السامع، وأشكال إلقاء الخبر إليه، وأنماط الطلب التي ينشئها...وما إلى ذلك من ظروف الحديث المختلفة[2] .

وقد تناول "بوجادي" في هذا المقام مباحث أو محطات الاهتمام بالمخاطب من قبل المتكلم، وعمد إلى تصنيفها في نقاط سنذكر بعضها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر:

- **التأديب في الكلام واعتبار السامع:**

"كثيرا ما يلجأ المتكلم إلى العدول عن دلالة الكلام إلى غرض آخر، تأدبا مع المخاطب فيما يعرف في الدرس البلاغي بأساليب التأدّب في الكلام، فلو أن أحدهم مثلا قدّم له طعام لا يشتهيه، فهو لا يبلغ ذلك بشكل مباشر إلى مخاطبه، بل يعدل إلى ذكر سبب آخر من الأسباب التي لا تحرج مخاطبه، كأن يقول مثلا: أشكو من ألم في المعدة أو غيرها، وفي

[1]– خليفة بوجادي، المرجع السابق، ص166

[2]– المرجع نفسه، ص173

هذا عدول عما يريده المتكلم إلى غرض آخر تقتضيه طبيعة السامع ومخالفة لمبدأ التعاون الذي يفترضه (جرايس) حديثا، ونقوم عليه حكم الحديث لديه حيث يضطرّ المشارك في الحدث الكلامي أن يخالف مبدأ التعاون إيثارا لمبدأ التأدّب"[1].

- **الحذف والافتراض المسبق:**

"ومن أهم القضايا البلاغية التي ترتبط بالسامع ودرجة درايته بالخطاب ودواعيه، الحذف وهو حذف بعض الكلام لدلالة الباقي عليه، ويسمى أيضا الاكتفاء وهو ليس مرتبطا بمعنى الخطاب وحده، بقدر ما يتعلّق بالسامع وعلاقته بالخطاب، وكثيرا ما تميل إليه اللغات، لكن بما يمكن للسامع أن يفهم اعتمادا على القرائن المصاحبة، وتلك هي شروطه التي وضعها البلاغيون والنحاة، وهي مرتبطة بمدى حضور السامع في العملية الإبلاغية"[2].

- **الالتفات وأثره على السامع:**

"التفات من البديع ومحاسن الكلام، وهو مأخوذ من التفات الإنسان عن يمينه وشماله ولا يبدو أثره على السامع حين يدرك انتقال الخطاب من أسلوب إلى آخر، ومن حال إلى حال، لذلك فهو مرتبط به ويحفل بكثير من القيم التداولية، كما له من تأثير على السامع وعلى نحو ما يوضّح "القرويني": "إن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب، كن ذلك أحسن نظرية (تجديدا) لنشاط السامع، وأكثر إيقاظا للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد"، فتنويع أساليب الخطاب له وقعه على السامع، إذ يأخذ من نشاط إل آخر، ومن وضع إلى آخر مجدّدا في أحوال تلقّيه له"[3].

---

[1]– خليفة بوجادي، المرجع السابق، ص181

[2]– المرجع نفسه، ص182

[3]– المرجع نفسه، ص186

- **أسلوب القصر وموقف السامع من الخطاب:**

" يعدّ القصر وهو من علم المعاني، أحد الموضوعات البلاغية التي تهتم في مباحثها بالسامع وموقفه من الخطاب ومعناه، يرجع إلى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان، كقولك: زيد شاعر لا منجم لمن يعتقده شاعرا ومنجما، فهو يقوم أساسا على تحديد موقف السامع ممّا يتلقّاه وتغيير ما يعتقده إذا كان مخالفا للحكم، وهو بهذا المفهوم يشترط مع مجالات اللسانيات التداولية التي تتناول ما يرتبط بالسامع في دراستها"[1].

3-الخطاب:

يمثل مصطلح الخطاب خلاصة ما تطوّر إليه استخدام مصطلح (الجملة) ومصطلح (النص) بعدها، في المدونة النقدية الحديثة، ويكاد يستقرّ على استعماله لما يحمله من دلالات أوسع من دلالات (النص)، لاسيما من ناحية أبحاثه بالاستعمال والتداول، ويقوم التمييز بين المصطلحات الثلاثة هذه على أسس تداولية أهمها الاستعمال[2].

فقد وصف الخطاب ببعض الشروط البيانية التي تجعله فعلا بينا، وفيها أن لا يخالف قواعد الفصل والوصل، والعطف والإضمار والحذف والتكرار....وغيرها من الشروط البيانية والأسلوبية التي تعتري الخطاب، والمتأمّل في الدرس العربي على اختلاف علومه، يجد أنه لم يفصل البُنى اللغوية التي تناولها عن واقع استعمالها، فضلا عن وصفه اللغة أثناء استعمالها خطابا، وهذه من أهم القيم التداولية التي تتميّز بها، والتي لا تختلف فيها عن مجال التداولية الذي حدّده اللسانيون حديثا في وصف اللغة في استعمالاتها دون تجريدها من تداولها العادي"[3].

---

[1]- خليفة بوجادي، المرجع السابق، ص187

[2]- المرجع نفسه، ص191

[3]- المرجع نفسه، ص192

ويتناول هذا المبحث أهمّ ما يرتبط بالخطاب في ذاته في البلاغة العربية: الخطاب ومقتضى الحال، الإنشاء والخبر ونظرية أفعال الكلام.

- **الخطاب ومقتضى الحال:**

"كثيرا ما قارب الدارسون حديثا بين المفاهيم التداولية الحديثة وبين فكرة مقتضى الحال في البلاغة العربية، ومنهم "صلاح فضل"، حيث يقول: "ويأتي مفهوم التداولية هذا ليغطي بطريقة منهجية منظمة المساحة التي كان يشار إليها في البلاغة القديمة بعبارة (مقتضى الحال)، وهي التي أنتجت المقولة الشهيرة في البلاغة العربية (لكل مقام مقال)"، وفكرة مقتضى الحال أساسا، حيث نتجت في الشروط التي يكون بها الخطاب مطابقا للحال التي يستخدم فيها بين المتكلم والسامع، ويختلف الملابسات التي تكتنف ذلك، وتقوم البلاغة في مجموعها على هذه الفكرة لدى الكثيرين، ورد في الإيضاح: "وأما بلاغة الكلام فهي مطابقته لمقتضى الحال مع وضاحته"[1].

- **الإنشاء والخبر ونظرية أفعال الكلام:**

"يذهب الدارسون المحدثون إلى أن ما قدّمه العرب في باب الخبر والإنشاء، سواء أكانوا لغويين أم بلاغيين أم أصوليين، لا يختلف عما تعرضه نظرية الأفعال الكلامية الحديثة التي قدّمها "أوستن" وطوّرها "سورل"، كما مرّ في الفصل السابق، ذلك أن البلاغيين مثلا: تناولوا في باب المعاني (الخبر والإنشاء) وعلاقتها بالخارج، فالخبر ما احتمل الصدق أو الكذب بالنظر إلى درجة مطابقته للخارج أو مخالفته، وأهل اللغة لا يقولون في الخبر أنه أكثر من إعلام...، والخبر هو العلم، وأهل النظر يقولون الخبر ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه"[2].

---

[1]– خليفة بوجادي، المرجع السابق، ص193

[2]– المرجع نفسه، ص200

"أما الإنشاء، فلا يرتبط مفهومه بالصدق والكذب، ويتميّز بأن مدلوله يتحقّق بمجرد النطق به والطلب منه عندما يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب حاصل".

وهي الفكرة نفسها التي عرضها "أوستن" في مبحث الأفعال الكلامية، حيث ثار على آراء الوضعيين، وميّز بين نوعين من الأفعال التقريرية والإنجازية، من حيث درجة تحققها في الخارج وموقف المتكلم.

يقول "أحمد المتوكل" في ذلك: ""من المعلوم أن الفكر اللغوي العربي القديم يتضمن ثنائية (الخبر والإنشاء) التي تشبه إلى حد بعيد الثنائية الأوستينية (الوصف والإنجاز)، كما يدلّ ذلك تعريف القدماء للخبر والإنشاء"[1].

كما أن "محمود نحلة" اقترح أيضا، تقسيما للأساليب العربية على غرار ما يعرضه "أوستن" و"سورل" حيث ميّز:

1 الإيقاعيات:

وهي التي يكون إيقاع الفعل فيها مقارنا للفظة في الوجود، وتشمل أفعال البيع، والشراء، والهبة، والوصية، والوقف والتنازل عن الحق...وغيرها.

2 الطلبيات:

تشمل كل الأفعال الدالة على الطلب بغض النظر عن صيغها، نحو أمرتك، أو وجبت عليك، فرضت، قضيت...الخ.

[1]- خليفة بوجادي، المرجع السابق، ص201

3 -الإخباريات:

تشمل الأفعال التي تصف الوقائع والأحداث في العالم الخارجي، وتنقل أحوالها نقلا أمينا.

4 -الالتزاميات:

هي أفعال يقصد بها المتكلم الالتزام طوعا بفعل شيء، نحو: أفعال الوعد، الوعيد، المعاهدة الضمان، الإنذار...فهي مرتبطة بالمتكلم.

5 -التعبيريات:

تشمل الأفعال التي يعبّر بها المتكلم عن وجدانه ومشاعره في حالاته النفسية المختلفة من سرور ورضا وغضب وحزن...إلى جانب أفعال الشكر والاعتذار والمواساة...الخ.

النحو اللغوي واستعمال اللغة:

قد تكون البلاغة العربية القديمة وحدها كافية لأن تمثل كثيرا من مباحث اللسانيات التداولية الحديثة، كما تناولته من قضايا عديدة ترتبط بالاتصال واستعمال اللغة، ولأن هذا المبحث يتناول خصائص التركيب اللغوي، رأى أنه ينبغي النظر فيما يشمله النحو العربي من مسائل ترتبط بعناصر الاتصال السابقة: المتكلم، السامع، والخطاب في ذاته، فليست اللغة بنى وتراكيب مستقلة بذاتها، بقدر ما هي قائمة على الفعل الحي، وللأداء الفعلي الذي تتضمنه، ولقد عرض "عبد القاهر الجرجاني" في مطلع دلائل الإعجاز تصوره للنحو والحاجة إليه: "ومفاد نصه أن النحو الذي يعنى بالإعراب ومشاكله من المسائل اللفظية، لا يمكن أن يعدّ نحوا، وأن النحو هو الوصف الذي يجاوز رصد الخصائص اللفظية إلى رصد العلاقات القائمة بين اللفظ والمعنى باعتبار المعنى مجموع الوسائط التي تتفاعل في

تحديد الصورة التركيبية للجملة [1]، ولا يختلف مفهوم (علم النحو) عند "ابن خلدون" عمّا ذكره "الجرجاني" وعلّق به "المتوكل" إذ ورد في حديثه عن (علم النحو) قوله: "علم أن اللغة في التعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده، وتلك العبارة فصل لساني ناشئ عن القصد بإفادة الكلام، فلابد أن تصير ملكة متحررة في العضو الفاعل لها، وهو اللسان"، فعبارة المتكلم عن قصده هي إيجاز فعل إما بتعبير اللسانيات الحديثة، ويتمثل في إفادة السامع بالكلام، ثم يتابع ذلك بتفصيل أشكال الإفادة، فتكون (إما تصوّر بمفردات تسند ويسند إليها) وهذه كلها هي صناعة النحو، ويضيف أهم من ذلك: "ويبقى من الأمور المكتنفة بالواقعات، المحتاجة للدلالة، أحوال المتخاطبين أو الفاعلين وما يقتضيه حال الفعل، وهو محتاج إلى الدلالة عليه لأنه من تمام الإفادة ، وإذا حصلت للمتكلم فقد بلغ غاية الإفادة من كلامه"، فمعرفة أحوال المتخاطبين، وظروف أداء الخطاب بينهم ضرورية لصناعة النحو، وفيما يلي عرض لبعض قضايا التواصل والتداول وفق العناصر:

1 تداولية المتكلم في النحو العربي.

2 تداولية المخاطب في النحو العربي.

3 تداولية الخطاب في ذاته في النحو العربي[2].

أ -تداولية المتكلم في النحو العربي:

للمتكلم مكانة بارزة في الدرس النحوي العربي، حيث يعتدّ به في كثير من المباحث نحو الفرق بين الكلام والتكلّم الذي مرّ بيانه، ف"التكليم تعليق الكلام بالمخاطب، فهو أخصّ من الكلام، وذلك أنه ليس كل كلام خطابا للغير، ويضيف "والمتكلم هو فاعل الكلام، فقد سميّ متكلما بالنظر إلى الفعل الذي يؤديه، وتجاوز "ابن حي" ذلك إلى حدّ أنه

[1]– خليفة بوجادي، المرجع السابق، ص217

[2]– المرجع نفسه، ص، ص218، 219

أرجح "أمر الرفع والنصب والجر للمتكلم نفسه" في حديثه عن موقع المتكلم في الإعراب، فهو الذي يملك المعنى الحقيقي للعبارة، وهو الأدرى بمقاصده وأغراض الكلام، لذا كان ظاهر البنية وشكلها من اختصاصه هو دون غيره، والكلام نفسه حظي باهتمام النحويين، لاسيما في المبحث المشهور بالفرق بين (الكلام والقول)، وأحسن ما يذكر في الفرق بينهما تمييز "ابن حي" حيث جعل القول: "اللخفوف والحركة وذلك أن الفم واللسان يخفان له، ويقلقان ويمذلان به (مذل المريض: فرح، وهو ضد السكوت، فالمجال الدلالي للقول هو الخفة والحركة، خلاف مجال (الكلام) الذي يتحدّد في القوة والشدة"، وبعد كل كلام قولا وليس كل قول كلاما ويجمع الشروط التي حدّدها النحاة للكلام في "كل لفظ يستقلّ بنفسه مفيدا لمعناه"[1].

وزاد "السيوطي" على هذه الشروط شرطا آخر هو القصد، حيث لا يعتدّ بالكلام الصادر عن الساعي والنائم لعدم توفّر هذا الشرط، يقول: "إنك إذا قلت قَام الناس اقتضى إطلاق هذا اللفظ إخبارك بقيام جميعهم، فعُلم بهذا أن الإفادة (قام الناس) الإخبار بقيام جميعهم بشرطين:

الأول: ألا تبتدئه بما يخالفه.

الثاني: ألا تحتّمه بما يخالفه.

الثالث: أن يكون صادرا عن قصد وكذلك فعل "ابن هاشم"، حيث أدخل القصد في مفهوم الكلام، فقال: "الكلام هو القول المفيد بالقصد" والمراد بالقصد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه، فشروط الكلام مرتبطة بالمتكلم لأن ابتداء الكلام واختتامه والقصد فيه، مرتبط به لا بغيره، ويزيد على ذلك بأن يجعل المتكلم هو المفيد في الأصل، لا الكلام: "وضع الواسع له معناه أن جعله مهيأ لأن يفيد ذلك المعنى عند استعمال المتكلم

[1]– خليفة بوجادي، المرجع السابق، ص220

على الوجه المخصوص، والمفيد في الحقيقة إنما هو المتكلم واللفظ كالآلة الموضوعة لذلك"، فالعلم بالقصد ضروري بالإفادة للكلام، ويمثله الكلام النفساني القائم بذلك المتكلم وهو مذهب والده رحمه الله، ومما تظهر فيه القيمة التداولية [1] للمتكلم من خلال القصد، قولنا: "جاءني زيد (جملة فعلية يظهر فيها الاهتمام بالمعنى قبل الشخص المسند إليه).

زيد جاءني (جملة اسمية)يظهر فيها الاهتمام بالشخص قبل المجيء والمسند .

وكذلك ما في التنكير من تعظيم في (جاءني رجل)، وما في التعريف من أنه لا يعادله أحد من الرجال في (جاءني الرجل): وكل ذلك متعلق بقصد المتكلم ومنوط به.

تداولية المخاطب في النحو العربي:

تتّضح قيمة السامع في الدرس النحوي، من خلال جملة شواهد، أهمها مفهوم الكلام وأقسامه، حيث قسّم اعتداد بالسامع، وفي هذا قيمة تداولية يقول "ابن فارس" في "باب مراتب الكلام في وضوحه وإشكاله": "أما واضح الكلام فالذي يفهمه كل سامع عرف ظاهر كلام العرب"، فوضوح الكلام قائم على مدى فهم السامع له، بناء على الأساليب اللغوية التي يعرفها وحقيقة الكلام نفسه مرتبطة ب "ما سمع وفهم، وذلك قولنا: قام زيد وذهب عمرو"[2].

والواقع أن لا فصل بين المتكلم والسامع، إذ المتكلم ذاته عدّ كذلك لأنه فاعل الكلام ولأنه يتكلّم إلى سامع أيضا، وبالتالي فإن حضوره يستدعي وجود السامع والعكس وارد.

ومن شواهد ذلك أيضا، ما ذكره "ابن الأثير" في التفسير بعد الإبهام، إذ يعمد إلى استعماله لضرب من المبالغة، لتفخيم أمر المبهم وإعظامه، لأنه هو الذي يطرق السمع أولا فيذهب بالسامع كل مذهب، كقوله تعالى: "وقضينا إليه ذلك الأمر أنّ دابر هؤُلاء

[1]– خليفة بوجادي، المرجع السابق، ص221

[2]– المرجع نفسه، ص222

مَقطُوع مُصبحين" سورة الحجر، آية 65، ففسّر ذلك الأمر ب(دابر هؤلاء مقطوع/ فإن الإبهام أولا يقع بالسامع في حيرة وتفكير واستعظام لا قرع سمعه وتشوّق إلى معرفته، والاطلاع على كنهه). وهذا أسلوب من أساليب العربية في الكلام، حيث يعمد المتكلم إلى أن يبهم كلامه ثم يفسّره بعد ذلك، نحو الآية المذكورة، لما يحمله الإبهام الأول من مبالغة وتفخيم وإعظام، وإعمال للفكرة وتشوّق إلى معرفة المبهم، وهنا تبدو قيمة السامع ودوره في بناء مثل هذا الخطاب.

والكلام عند النحاة مرتبط بالفائدة وما يحرّره السامع من نفع، والفائدة نفسها تتحدّد بالسامع دون غيره، ورد في شرح "ابن عقيل" في شرح الكلام عند النحاة: "اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها والكلام ما تركّب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يحسن السكوت عليه نحو إن قام زيد"، وفي هذه العبارة المتكررة: (يحسن السكوت، لم يحسن السكوت) [1] اهتمام المخاطب الذي يصدر عنه السكوت على الأداء أو عدمه، أي أن تعريف الكلام كان بالنظر إلى موقف اتصالي ما، وهي قيمة تداولية معتمدة في بيان الكلام من غيره عند النحاة.

وخلاصة ما يحكم الفرق بين الجملة والكلام والقول عند النحاة، أربعة مقاييس، منها ما يرتبط بالمتكلم، ومنها ما يرتبط بالمخاطب، ومنها ما يرتبط بالخطاب في ذاته، وهي: الإسناد، القصد، الإفادة وحسن السكوت. وهي مقاييس تداولية في الواقع، لاسيما الثالثة الأخيرة التي لا تتحقّق إلا بالاستخدام الفعلي للغة[2].

ومن مواضع الاهتمام بالمخاطب أيضا، ما ورد في باب الحذف حيث تميل اللغات فيما يذكره النحويون إلى حذف ما يمكن للسامع فهمه اعتمادا على القرائن المصاحبة، أي أنه ينبغي للحذف أن يقوم على دليل يعرفه المخاطب، نحو قوله تعالى: "وقيل للّذين اتَّقَوا

[1]– خليفة بوجادي، المرجع السابق، ص223

[2]– المرجع نفسه، ص224

ماذا أنزل ربّكم قالُوا خيراً" سورة النحل، آية 30، فقد حذف أنزل ربنا في الجواب لمعرفة المخاطب ب (أنزل) موضوع الحديث، وهي دليل الحذف الذي ينبغي أن يتوفر في كل بيئة بعتريها حذف باتّفاق النحاة واللغويين، نحو "سيبويه، الفراد، ابن جني، ابن هشام، الزركشي" وغيرهم وتلك سنّة العرب في المواضع التي يعرف فيها معنى الجواب[1].

تداولية الخطاب في ذاته في النحو العربي:

يحظى الخطاب بقيمة كبيرة في الدرس النحوي العربي، وأول ما يلفت النظر في ذلك دراسة النحاة لأغراض الأساليب، وخروج أسلوب من معنى حقيقي لاصق، إلى معنى آخر. فتناولوا مثلا خروج أداة الاستفهام من الدلالة على السؤال إلى الدلالة على معان أخرى نحو الإنكار والاستبطاء، وغيرها. ونحو الدلالات التي فصلها "ابن هشام" ل (ال) التعريف وجعلها نوعين: عهدية وجنسية، وكل منهما ثلاثة أقسام، ترتبط بالاستخدام الفعلي للغة لاسيما أقسام (ال) العهدية وهي:

- أن يكون مصحوبها معهودا ذكريا، نحو: "إنّا أَرسلنَا إلَيكم رَسُولا شَاهدًا عليكم كمَا أَرسلنَا إلَى فرعَون رَسُولاً"(15) فَعَصَ فرعَونُ الرَسُولَ" سورة المزمل، آية 15-16.
- أن يكون مصحوبها معهودا ذهنيا، نحو: "لَقَد رَضيَ الله عَن المُؤمنينَ إذ يُبَايعُونَكَ تَحتَ الشَجَرَة فَعَلمَ مَا في قُلُوبهم فَأَنزَلَ السَكينةَ عَلَيهم وأَثَابهُم فَتحاً قَريبَا" سورة الفتح، الآية 17.
- أن يكون مصحوبها معهودا حضوريا، نحو: "يَا أَيُّها المُزَّمل (1) قُم اللَيل إلاَ قَليلاً" سورة المزمل، آية 1-2 ويتّضح الاعتداء بواقع استعمال اللغة في القسم الثاني، حيث ينبغي أن تكون الشجرة حاضرة في الذهن أثناء الخطاب، وهو أكثر اتضاحا في

[1]- خليفة بوجادي، المرجع السابق، ص224، 225

القسم الثالث، حيث تكتنف (ال) الحالة الواقعية التي كان عليها الرسول صلى الله عليه وسلم، وهو مزمل كأنها دلالة الإنجاز والأداء[1].

ومن أهم مباحث النحو العربي التي اهتمت بتداولية الخطاب أيضا، التقديم والتأخير فتناول النحاة دواعي تقديم المسند إليه، ومنها أن يتمكن الخبر في ذهن السامع لأن في المبتدأ تشويقا إليه نحو:

والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدثُ من جماد.

ومنها أن يقيّد تقديمه تخصيصه بالخبر الفعلي إن ولي حرف النفي، فيحمل دلالة نفي الفعل عنه وإثباته (غيره، نحو ما أن قلت هذا، أي لم أفله مع أنه مقو، ونحو قول المتنبي[2]:

وما أنا أسقمتُ جسمي به ولا أنا أضرمتُ في القلب نارا.

"إذ المعنى أن هذا السقم الموجود والضرم الثابت، ما أنا بجالب لهما، فالقصد إلى نفي كونه فاعلا لهما لا إلى نفيهما".

وذكروا إلى جانب ذلك خروج المسند إليه على خلاف مقتضى الظاهر، فيوضع المضمر موضع المظهر، نحو التزام تقديم ضمير الشأن أو القصص نحو قوله تعالى: "قل هو الله أحد".

كما تتقدّم بعض معمولات الفعل في ذهن السامع ما يعقبه، فإن السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقي منتظرا لنفي الكلام كيف يكون، فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن[3].

كما تتقدم بعض معمولات الفعل على بعض: "لأن ذكره أهم، والعناية به أهم، فيقدّم المفعول على الفاعل إذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه لا وقوعه

---

[1]– خليفة بوجادي، المرجع السابق، ص225

[2]– المرجع نفسه، ص226

[3]– المرجع نفسه، ص227

ممّن وقع منه"، كما في قول أحدهم:"قَتَلَ الظالم فلان مخبرا عن قتله، فقدّم الظالم لأنه يتحدث إلى من ليس له فائدة في أن يعرف قاتله بل يريد معرفة وقوع الفعل به ليخلص من شرّه"[1].

ويقدّم الفاعل على المفعول إذا كان الغرض وقوع الفعل ممّن وقع منه، لا وقوعه على من وقع عليه، كما في قوله تعالى: "ولاَ تَقتُلوا أَولاَدكُم خَشيَةَ إملاَق نحنُ نَرزُقُهُم وإيَاكُم إنَ قَتلَهُم كَان خطئاً كَبيراً" سورة الاسراء، آية 31 إذ وجّه الخطاب للأغنياء بدليل (الخشية مما لم يقع)، فقدّم الوعد برزق أولادهم على الوعد برزقهم، ونحو قوله في آية أخرى: "ولاَ تَقتُلوا أَولادَكُم من إملاَق نَحنُ نَرزُقُكُم وإيَاهُم" سورة الانعام، بعض الآية 151 والخطاب فيها موجّه إلى الفقراء بدليل (من إملاق)، فقدّم الوعد برزقهم وهو أم عندهم من رزق أولادهم، على الوعد برزق أولادهم[2].

ومن مباحث الاهتمام بالخطاب ذاته في النحو العربي التعبير بالجملة الفعلية واختلافه في التعبير بالجملة الاسمية، حيث يكون الأول عندما يتلقّى السامع الخبر الأول مقرّه وليس لديه فكرة عنه، أما الثاني فيكون حين يملك السامع على الأقل أدنى معرفة بموضوع الحديث لكن المتكلم يرسله بقصد ومبالغة، ولقد ذكر "ابن الأثير" أمثلة له منها قوله تعالى: "وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنّا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنّا معكم إنما نحن مستهزئون" سورة البقرة، آية 14 فقد عبروا بالفعلية حين حديثهم مع المؤمنين، وبالاسمية مع إخوانهم الكفار، لأنهم في مخاطبة إخوانهم بما أخبروا به عن أنفسهم من الثبات على اعتقاد الكفر والبعد[3].

وأما الذي خاطبوا به المؤمنين فكان تكلّفا وإظهارا للإيمان خوفا ومداجاة ولأنهم ليس لهم في عقائدهم باعث قوي على النطق في خطاب المؤمنين بمثل ما خاطبوا به إخوانهم.

---

[1]– خليفة بوجادي، المرجع السابق، ص227

[2]– المرجع نفسه، ص228

[3]– المرجع نفسه، ص228

وتحدّث النحاة أيضا عن الوحدات اللغوية، نحو الضمائر، أسماء الإشارة، الظروف الزمانية والمكانية، وزمن الفعل وغيرها من الوحدات التي لا تتحدّد مدلولاتها إلا بالنظر إلى عناصر المقام والعبارات التي ترد فيها، وهي بذلك دلالات تداولية، اشترك في دراستها النحويون قديما، واللسانيون التداوليون حديثا.

ويذكر في الموضوع أيضا ما قدّمه "سيبويه" نظرنه إلى المعنى وعلاقته بالبنية، إلى جانب ربط ذلك بمعنى صحته في الاستعمال ومطابقته للكلام للواقع، حيث جعل المعنى في العربية خمسة أقسام:

-مستقيم حسن: أتيتك أمس، سأتيك غدا.

-محال: أتيتك غدا، وسأتيك أمس.

-مستقيم كذب: حملت الجبل، شربت ماء البحر.

-مستقيم قبيع: قد زيدا رأيت.

-مجال كذب: سوف أشرب ماء البحر أمس[1].

وفي ختام هذا الفصل، نصل إلى أنه بالرغم من الملاحظات التي قدّمت للكتاب فإن ما لا يمكن إنكاره أن الناقد "بوجادي" حاول أن يقرأ التراث قراءة نقدية حداثية مادًا بذلك جسر التواصل بين التداولية التي ظهرت في ثلاثينيات القرن العشرين، وبين التراث العربي الذي يفصلنا عنه مسافة زمنية طويلة تقدّر بمئات السنين، وذلك بالحفر في التراث للكشف عمّا يحتويه من زحم معرفي هائل، ويمثل كتاب "في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم" للناقد "خليفة بوجادي" محاولة جديدة لاستيعاب التراث العربي، ولكن يبقى المجال مفتوحا لمن أراد أن يقدّم قراءات أخرى لهذا الموروث العربي.

[1]- خليفة بوجادي، المرجع السابق، ص228

الخاتمة

خاتمة

إن الدرس التداولي في التراث العربي جزء لا يتجزأ من المنظومة الفكرية التي قطعنها الممارسات النقدية العربية من خلال دراسة اللغة ورصد خصائصها، ومن ثمّ فقد ارتبطت التداولية بالتراث العربي القديم، حيث اشتغل ببحثها عدد كبير من العلماء الذين أسّسوا هذه الظاهرة وعمّقوا البحث فيها.

ويمكننا القول بأن الدراسات التداولية قدّمت أفكار مهمة لاسيما ذلك الارتباط التداولي بين أسلوب التعبير ومعناه ووظيفته، وقد تمكننا من خلال تحليلنا التوصل إلى مجموعة من النتائج التي يمكن أن نلخصها في النقاط الآتية:

- تجمّع التعريفات المقدمة على فكرة دراسة اللغة أثناء الاستعمال، أي دراسة استعمال اللغة في المقام التواصلي والتخاطبي للتداولية.

- تعدّ التداولية من أحدث المجالات في الدراسات اللسانية المعاصرة، إلا أنها مرّت عبر محطات عديدة إلى أن وصلت إلى ما هي عليه الآن، فمن الآراء التي جاء بها أصحاب الفلسفة التحليلية مرورا بأفكار "جون أوستن"، والتي طوّرها فيما بعد تلميذه "سورل"، كل هذا شكّل محاور التداولية اليوم.

- يرتكز الدرس التداولي في تحليلاته على جملة من المبادئ والمباحث، منها (الأفعال الكلامية، الاستلزام الحواري، الافتراض المسبّق، الإشاريات والحجاج).

- التداولية مشوبة في تراثنا العربي ولكن ليس بشكل منهجي، كما هو الحال عند الغربيين، إلا أن أعمال الغويين العرب تعدّ جذورا أولى لهذه النظرية وإرهاصات لها لتكون بدايتها الفعلية على يد كل من "أوستن" و"سورل".

-ناقش كل من النحاة والبلاغيين العرب في نظريتهم النحوية والبلاغية ما يعدّ صلب النظرية التداولية، فعند النحاة نجد مبدأ الإفادة والقصد في كل من التراكيب النحوية والأساليب اللغوية، وعند البلاغيين ما يعدّ معادلا لنظرية الأفعال الكلامية هو ما يعرف عندهم قديما بنظرية الخبر والإنشاء، وكذا عرفوا في عهدهم ما يعدّ نظيرا لمبدأ الاستلزام الحواري، كما عرفوا في تحليلاتهم البلاغية جوانب التداولية هامة كالمقام والسياق ومراعاة كل من ظروف المستمع والمتكلم والقصد...الخ.

-من خلال تتّبع الجهد التأصيلي للناقد خليفة بوجادي في كتابه في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، والذي قام فيه بالبحث عن الطرح التداولي في رحاب الموروث العربي خلصنا إلى أن النظير المفاهيمي للتداولية في هذا التراث تمثل في علوم العرب عامة وعلمي البلاغة والنحو العربي خاصة، وذلك لتماثل القضايا والمباحث التي اهتموا بها.

-من بين المقاط التي تشترك فيها التداولية والبلاغة العربية -حسب بوجادي- نذكر اهتمامهما بالمتكلم والمخاطب والظروف المحيطة بالخطاب، إضافة إلى هذا نجد مبحث الخبر والإنشاء الذي يعدّ المكافئ المعرفي لنظرية أفعال الكلام، وكذا مطابقة الكلام لمقتضى الحال وتقاطع أيضا مع اللسانيات التداولية في دراسة اللغة أثناء الاستعمال.

-يعدّ بوجادي من أهم النقاد الذين أبدعوا في التداولية ونقد المنهج التداولي، وبحث عن التداولية في التراث العربي القديم، ويرى أن التداولية موجودة في التراث العربي بالرغم من اختلاف الأسماء والقضايا، لكنها تشبه التداولية من حيث القضايا مثل الأفعال الكلامية تقابلها نظرية الخبر والإنشاء في البلاغة.

-لقد ساهم كتاب اللسانيات في التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم لخليفة بوجادي في الكشف عن التقارب بين التداولية في الدرس الغربي والبلاغة

في الدرس العربي، كما جاء هذا الكتاب ناقدا لكل من يقول لا توجد التداولية في الدرس العربي القديم من خلال تبيان أهم القضايا التي وجدت فيه.

المصطلحات التي أوردها بوجادي في كتابه كلها مصطلحات تداولية غربية، هو فقط ترجم المصطلح ولم يأت بمصطلحات جديدة، بل أخذ هذه المصطلحات من علماء التداولية الغربيين، ولم يأت بما يقابلها عند العرب، لأن أصل هذه المصطلحات غربي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

❖ **الكتب:**

1. ابن فارس، معجم مقياس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الجبل، ط1، 1991
2. الزمخشري، أساس البلاغة، تح: عبد الرحيم محمود، عرف به أمين الحولي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1982
3. طه عبد الرحمان، تحديد المنهج في تقويم التراث، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1992
4. الزواوي بغورة، الفلسفة واللغة، نقد المنطق اللغوي في الفلسفة المعاصرة
5. جاك موشريل، آلان روبول، التداولية اليوم علم جديد للتواصل، تر: سيف الدين دغنوس ومحمد البيابي، المنظمة العربية للترجمة ودار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2003
6. فرانسواز ارمينكو، المقاربة التداولية، تر: سعيد علوش، المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع، سوريا، ط1، 1997
7. فيليب بلانشية، التداولية من أوستين إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيه، اللاذقية، سوريا، ط1، 2007
8. عبد الحميد مصطفى السيد، دراسات في اللسانيات العربية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2003
9. صلاح فضل، بلاغة وخطاب وعلم النص، الشركة المصرية لونجمان، مصر، ط1، 1997
10. مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب، دار التنوير للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2008
11. محمود أحمد نخلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، 2002
12. ميجان الزويلي وسعد البازعي، دليل الناقد الأدبي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط3، 2002
13. نواري سعودي أبو زيد، في تداولية الخطاب الأدبي، بيت الحكمة ، الجزائر، ط1، 2009
14. سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988
15. الجاحظ، البيان والتبين، ج1، تقديم وتبويب وشرح علي أبو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط1، 1988
16. لطفي عبد البديع، التركيب اللغوي للأديب، مكتبة لبنان ناشرون لبنان، ط1، 1997

17. محمد سويرتي، اللغة ودلالاتها، تقريب تداولي للمصطلح البلاغي، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مج28، ع3، مارس، 2000
18. أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، ط1، 1989
19. ابن فارس الصاحبي، في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، حقّقه وقدّم له مصطفى الشويمي، مؤسسة أبدران للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، د.ط، 1963
20. محمد سويرتي، النحو العربي من المصطلح إلى المفاهيم، تقريب توليدي وتداولي، إفريقيا الشرق، المغرب، د.ط، 2007
21. آن رويول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين غفوس ومحمد الشيباني، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2003
22. الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، تر: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992
23. عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، ط1، 2003
24. دومينك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، تر: محمد يحيانت، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2008
25. أوستن، نظرية أفعال الكلام العامة، كيف تنجز الأشياء بالكلمات، تر: عبد القادر قنيتبي، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، د.ط، 1991
26. أحمد محمود نحلة، آفاق جديدة في الدرس اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، د.ط
27. عمر بلخير، مقالات في التداولية والخطاب، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، 2013
28. باديس لهويمل، مظاهر التداولية في مفتاح العلوم للشكالي، ط 1، جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، العبدلي، 2014
29. عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجية الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، دار الكتب الجديدة، المتحدة، بنغازي، ليبيا، ط1، 2004
30. عبد الله صولة، الحجاج في القرآن خلال أهم خصائصه الأسلوبية، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط2

31. حبيب ألمان، الحجاج والاستدلال الحجاجي، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ع1، المجلد3، 2001
32. عمر بلخير، التداولية والحجاج، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، 2013
33. محمد سالم ومحمد الأمين، مفهوم الحجاج عند بيرلمان وتطوره في البلغة المعاصرة، مجلة علم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، المجلد28، عدد3، 2000
34. خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة، سطيف، الجزائر، ط1، 2009

❖ **المعاجم:**

1. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، جمهورية مصر العربية، مطبعة القاهرة، ط4، 2004
2. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ت: عامر أحمد ومراجعة عبد المنعم خليل إبراهيم، ط3، 1999، ج11

❖ **المذكرات والأطروحات:**

1. حورية رزقي، الأحاديث القدسية من منظور اللسانيات التداولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم اللسان، كلية الآداب واللغات، قسم الأدب العربي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006

❖ **المراجع باللغة الفرنسية:**

1. Jean Clande Anscombre et Oswald Ducror, largementation de la langue, Piere Mardage, ED Belgique

الملاحق

الملحق:

التعريف بالدكتور خليفة بوجادي:

ولد بولاية سطيف بالجزائر سنة 13 جانفي 1972، تحصّل على شهادة البكالوريا بالرياضيات بولاية سطيف عام 1990، تحصّل على شهادة ليسانس في اللغة والأدب العربي بمعهد اللغة العربية وآدابها بجامعة قسنطينة سنة 1994م، تحصّل على الكفاءة المهنية في التعليم الثانوي بمادة اللغة العربية، تحصّل على شهادة ماجستير في اللغويات العربية بجامعة قسنطينة سنة 1999م، تحصّل على دكتوراه العلوم في اللسانيات بقسنطينة سنة 2006م، تحصّل على شهادة التكوين في الإعلام الآلي بالمركز الثقافي، العلمة، سطيف سنة 2001، سيرته المهنية متعاون صحفي في الفترة الممتدة بين 1992م و1995م مع جرائد بقسنطينة وسطيف، منها المعرفة، الشرق الجزائري، البيان، بريد الشرق والإشراف على المراقبة اللغوية لعدد منها.

- أستاذ التعليم الثانوي، مادة اللغة العربية من 8-10-1994 إلى 14-12-1999.
- أستاذ مؤقت في مقاييس اللغويات بقسم اللغة العربية، جامعة سطيف من 1995 إلى 2002.
- أستاذ متعاقد في اللغويات بجامعة التكوين المتواصل في السنوات 1995، 1996، 2004، 2005، 2006.
- أستاذ مساعد في اللغويات بقسم اللغة العربية، جامعة بجاية من 15-12-1999 إلى 30-09-2002.

-نشاطاته العلمية: عضو اللجنة العلمية بقسم اللغة العربية ببجاية والمجلس العلمي لكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجامعة نفسها، من جانفي 2000 إلى 30-09-2002.

-نشاطاته الثقافية: عضو مؤسس في جمعية النادي الأدبي الثقافية بمعهد اللغة العربية وآدابها بقسنطينة 1991-1993.

-رئيس جمعية النادي الأدبي الثقافية بمعهد اللغة العربية وآدابها بقسنطينة 1994-1995.

الفهرس

فهرس المحتويات

شكر وعرفان وإهداء

فهرس المحتويات

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: التداولية حدود ومفاهيم

تمهيد..... 07

المبحث الأول: مفهوم التداولية ونشأتها..... 08

1- مفهوم التداولية..... 08

1-1 لغة..... 08

1-2 التداولية اصطلاحا..... 10

2-نشأة التداولية..... 13

أ-جذور التداولية في الدرس العربي القديم..... 13

ب-نشأة التداولية في الدرس الغربي..... 19

المبحث الثاني: محاور (مبادئ) التداولية..... 25

2-1 الأفعال الكلامية..... 25

2-1-1 مفهوم أفعال الكلام..... 25

1-أفعال الكلام عند أوستن..... 26

أ-فعل القول أو الفعل اللغوي: "l'acte locutoire"..... 27

ب-الفعل المتضمن في القول: "l'acte Illocutoire"..... 28

د-الفعل الناتج عن القول: "l'acte perlocutoire"..... 28

2-أفعال الكلام عند "سورل"..... 31

3-الاستلزام الحواري: Conversationnels Implicature..... 34

4- الافتراض المسبق أو السابق..... 36

5-الملائمة: "théorie de la pertinence..... 39

6-الإشاريات: Deictics..... 41

7-الحجاج..... 44

الفصل الثاني: التداولية وتلقيها من خلال كتاب

المبحث الأول: بطاقة قراءة في كتاب في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم..... 49
المبحث الثاني: المصطلحات والمفاهيم التي أوردها بوجادي في كتابه..... 55
مفهوم التداولية عند خليفة بوجادي..... 55
المبحث الثالث: رأي بوجادي في القضايا التداولية التي أوردها العرب القدامى (من خلال كتابه)..... 72
التداولية والبلاغة العربية..... 72
خاتمة 93
قائمة المصادر والمراجع.....

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم صورة واضحة عن تلقّي التداولية عند خليفة بوجادي من خلال كتابه في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم وأهم آرائه حول التداولية.

والناظر في المبخر النقدي التأصيلي لهذا الناقد، يلمح أن هذه المحاولة لم تكن تأصيلا للمفاهيم المعروفة في اللسانيات التداولية فقط، بل كان يسعى لمدّ جسر التواصل بين معطيات الموروث العربي وبين مستجدات التداولية الغربية، ليثبت في الأخير أن النتاج اللساني الغربي ما هو إلا تحصيل حاصل للمدونة العربية.

لهذا نلاحظ أن التداولية كعلم جديد ظهر عند الغرب، فهم أول من أطلق هذا المصطلح فهو لم يكن موجود في الدرس العربي القديم، لكن قضاياه ومباحثه تتشابه مع العلوم العربية التي تطرّق إليها القدامى.

الكلمات المفتاحية: التداولية – التراث العربي – خليفة بوجادي.

Summary:

This study aims to present a clear picture of the reception of pragmatics according to Khalifa Boujadi through his book on linguistics: Pragmatics with an original attempt in the ancient Arab lesson and its most important views on pragmatics.

The beholder of the original monetary evaporator of this critic, He hints that this attempt was not only rooting for concepts known in pragmatic linguistics, Rather, he was seeking to extend a bridge of communication between the data of the Arab heritage and the developments of Western deliberativeness, To prove in the end that the Western linguistic product is nothing but an outcome of the Arabic blog.

This is why we note that pragmatics as a new science appeared in the West, They were the first to use this term, as it was not present in the old Arabic lesson, however, his issues and discussions are similar to the Arab sciences that the ancients touched upon.

Key words: pragmatics, Arab heritage, Khalifa Boujadi